



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة الثانية

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/ جمادى  
الآخرة/ ١٤١٤ هجريه الموافق ١١/ ٢٧/ ١٩٩٣ ميلادية

العدد (٢)

الجلد (٣١)

#### جدول الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٤
- ( لا أحد ) .
- ٣ - انتخاب لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة ، عملاً بأحكام المادة (١٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص : ٤
- المادة - ١٥ - :  
على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة أو أكثر - حسباً تدعو اليه الحاجة - للتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة الى المجلس ، على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق بصحة نيابته .
- ٤ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق أحكام المواد ( ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ) من النظام الداخلي لمجلس النواب : ١٩

٥٦ محضر الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١١/٢٣/١٩٩٣م

عناية خاصة حتى ترتب او تنفق او نتعامل مع  
لجنة الطعون بدقة لان موضوع قانوني ومهم  
ان يكون مكتمل التفاصيل . تفضل الاستاذ  
سميح .

السيد سميح الفرح :

ارجو ان تسمح لي ان اتقدم بالشكر الجزيل  
الى الاخوة الزملاء الذي منحوني هذه الثقة  
راجياً أن اكون عند حسن ظن الجميع ،  
شكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً استاذ سميح واسف اذا لم انتبه ،  
شكراً تصبحون على خير يعطيكم العافية .  
« رفعت الجلسة »

امين عام مجلس الامة : دولة رئيس مجلس النواب  
صالح الزعبي طاهر المصري

الاثنين فلا بد ان نكون متواجدين ايضاً  
الاثنين، لذلك اني، الدكتور عبدالحافظ .  
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة :

ارجو الاسراع بتشكيل لجنة الطعون للنظر  
في القضايا المستعجلة ، يكون افضل لو شكلت  
اليوم وليس في الاجتماع القادم .

دولة رئيس المجلس :

لا في داعي لتشكيلها اليوم لكن لدينا ايضاً  
وضع خاص بالنسبة للجنة الطعون هناك عدة  
طعون وردت للامانة العامة للمجلس ولا بد  
من تصنيفها وعند تشكيل لجنة او لجان  
الطعون يجب ان يأخذ بين الاعتبار ان  
لا يكون عضواً في اللجنة احداً من المطعون بهم  
ففي عندنا حوالي (١٥) طعن اظني اليس  
كذلك استاذ صالح ؟ نعم .

السيد الامين العام : (١٢) طعن .

دولة رئيس المجلس : (١٢) طعن بدها

هكذا من الأهل

## صفحة

- أ - اللجنة المالية . ٢١  
 ب - اللجنة القانونية . ٢٣  
 ج - اللجنة الإدارية . ٢٤  
 د - لجنة الشؤون الخارجية . ٢٤  
 هـ - أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملاً بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي والتي تنص :  
 المادة - ٢٧ - :  
 للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكلة لها .  
 ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٥٠

أمين عام مجلس الأمة  
 صالح الزعبي

هكذا من الأشغال

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات  
 الإسلامية

٨ . معالي الدكتور محمد مهدي القرحان :  
 وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٩ . معالي السيد بسام قاقيش : وزير المياه  
 والري

١٠ . معالي السيد سامي قموة : وزير المالية

١١ . معالي السيد سلامة حماد : وزير  
 الداخلية

١٢ . معالي الدكتور محمد الصقور : وزير  
 التنمية الاجتماعية

١٣ . معالي السيد خالد الغزاوي : وزير  
 العمل

١٤ . معالي السيد طلال سطعان الحسن :  
 وزير الدولة للشؤون الخارجية

١٥ . معالي الدكتور مروان كمال : وزير  
 الزراعة

١٦ . معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة  
 للشؤون القانونية

١٧ . معالي الدكتور خالد العمري : وزير  
 التربية والتعليم والتعليم العالي

١٨ . معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :  
 وزير السياحة والآثار

وحضر من الإمانة العامة السادة : -

الدكتور حسين أبو عرابي

السيد علي الحسينان

السيد محمد الرديني

السيد حمد الغرير

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح  
 يوم (السبت) الموافق ١٩٩٣/١١/٢٧  
 ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية)  
 من الدورة (العادية الأولى) برئاسة (دولة)  
 السيد طاهر المصري) وحضور أمين عام مجلس  
 الأمة السيد (صالح الزعبي) .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا  
 أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا  
 أحد

وتغيب عن الجلسة الأعضاء : الدكتور  
 محمد الزين

وحضر من الحكومة

١ . دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس  
 الوزراء وزير الخارجية والدفاع

٢ . معالي الدكتور معن أبو نوار : وزير  
 الاعلام

٣ . معالي الدكتور جواد العناني : وزير دولة  
 لشؤون رئاسة الوزراء

٤ . معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة  
 والثروة المعدنية

٥ . معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير  
 الشباب

٦ . معالي السيد احمد العقابيلة : وزير دولة

٧ . معالي الدكتور عبد السلام العبادي :

١ - افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
هناك نصاب في هذه الجلسة ، ولذلك أعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .  
السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .  
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على المحضر السابق بدون قراءته ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

لا توجد

٣ - انتخاب لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة ، عملاً بأحكام المادة (١٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص :  
المادة - ١٥ -

على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة أو أكثر - حسباً تدعو اليه الحاجة - للتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة الى المجلس ، على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق بصحة نيابته .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس ، في الجلسة السابقة دولة الرئيس اقترحت اقتراحاً بأن هذا المجلس الكريم دأب مع افتتاح كل دورة أن تقف دقيقة إجلالاً وإكراماً لأبطال الانتفاضة المباركة وقراءة الفاتحة على أرواح شهدائها ، فوعدتني دولتكم أن أذكر هذا في بداية هذه الجلسة شكراً لكم .

دولة رئيس المجلس :

نقرأ الفاتحة على أرواح الشهداء ، شهدائنا - وهنا وقف الجميع وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة -

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

حيث ان المادة ١٥ من النظام الداخلي تقضي بأن لا يشترك العضو المطعون في صحة نيابته التي يعهد اليها التحقيق ، فأني أرى وقبل أن تنتخب اللجنة دولة الرئيس أن تذكر لنا الأمانة العامة ما هي الطعون التي قدمت اليها حتى لا يترشح أو لا أحد يترشح أعضاء من هذا المجلس الكريم الى لجنة الطعون أو لجان الطعون التي سيستخبها المجلس . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس :

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأخ بسام .

السيد بسام حدادين :

شكراً دولة الرئيس .

أعتقد دولة الرئيس بكل الأحوال الطعون التي قدمت للأمانة يجب ان تتل بالقاعة ، تحت القبة ، حتى يسجل ذلك رسمياً ويبنى على ذلك . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور نادر .

الدكتور نادر ابو الشعر :

شكراً دولة الرئيس .

اثنى على اقتراح النائب عبد الرؤوف الروابدة ، هناك طعون قد تكون عامة في العملية الانتخابية ، وهذا لا يعني أن النائب اذا لم يكن مطعون في صحة نيابته نفسه أن لا يشترك في إحدى لجان الطعون . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أنا اثنى على اقتراح الأخ عبد الرؤوف ، ولكن أرى أنه من الأفضل ان لا يشترك أي نائب مطعون في صحة نيابته بأي لجنة من اللجان . مع العلم أن ما ذكره صحيح أنه لا يستمتع عليه أن ينظر في الطعون المقدمة ضد آخرين ، ولكن ما دام هنالك طعن في صحة نيابته أصلاً فربما يقرر المجلس شيء ما ويصبح هذا ليس نائباً . لماذا لا نتحاشى هذه النتائج

شكراً أخ عبد الكريم ، الواقع الأمانة العامة أعدت قائمة ربما توزع عليكم الآن بالنواب غير المطعون فيهم ، يعني سوف يتم انتخاب أعضاء اللجنة من خلال هذه القائمة وهي أمامي . عدد النواب الذين يمكن اختيار النواب من ضمنهم «٤٣» نائب ، والآخرين هناك طعن مقدم فيهم .

ربما لا نستطيع أن نعرض الطعون لأن ذلك إجراء مسبق لما يمكن أن يتم ، يجب أن نحال هذه القضايا الى لجنة أو لجان الطعون . لذلك نعطيكم قائمة من هم غير مطعون بهم ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

أرجو العودة الى المادة نفسها التي تقول أنه لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في نيابته هو ، وبالتالي ما رأي الرئاسة الجلية لو أن طعنأ جاء ضد الشانين نائباً هل يعني ذلك أن يتجمد النص الدستوري فلا تشكل لجنة ؟ .

أنا أقترح على الرئاسة الجلية لكثرة عدد الطعون أن يشكل على الأقل أربعة لجان من ثلاثة أعضاء كل واحدة ، ولكل لجنة طعون بعينها ، بحيث لا يشترك نائب مطعون بنيابته في اللجنة التي تحقق بنيابته هو ، حتى لا يتعطل عمل المجلس سيدي الرئيس .

وكذلك أقترح أن تشكل أربع لجان كل لجنة من ثلاثة أعضاء . . . شكراً سيدي الرئيس .

سلفاً ونكون من الثلاثة وإربعين نائباً  
المرجودين في القائمة التي وزعت الآن علينا ،  
لماذا لا تشكل من هؤلاء لجنة أو لجتين أو  
ثلاثة أو أربعة ، حسب ما يراه المجلس مناسباً ؟  
لماذا لا تشكل من هؤلاء ثلاث أو أربع  
لجان دون أن يكون الأخوة المطعون في صحة  
نيابته أعضاء في أي لجنة ؟ .

بتقديري أن ذلك أفضل إذا لم يشترك  
الأعضاء المطعون في صحة نيابتهم ...  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ  
عبدالله

السيد عبد الله اخوارشيدة :  
شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنه لا يمكن الاجتهاد في معرض  
وضوح النص ، النص واضح بأنه يمتنع على  
المعسر المطعون في صحة نيابته أن يشترك في  
اللجنة المقدر لها أن تناقش طعن الدائرة  
المرجود فيها هذا العضو . إنما إذا رأى  
المجلس ، كما قال الأخ عبد الكريم ، إذا  
رأى المجلس رفعا للحرج واشترك العلة بين  
المطعون فيهم جميعاً ، إذا رأى المجلس مع أنه  
لا يجوز مخالفة النظام فيها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ  
جميل

السيد جميل الحشوش :  
شكراً ، انني لم أرى اسماً من نواب محافظة

الكرك ، هل يوجد طعون بجميع نواب  
محافظة الكرك ؟

دولة رئيس المجلس :  
يبدو كذلك ، أليس كذلك السيد الأمين  
العام ؟

السيد الأمين العام :  
نعم دولة الرئيس ، يوجد في دائرة الكرك  
طعون .

دولة رئيس المجلس :  
لكل نواب الكرك أو بدون تحديد ؟ . أخ  
بسام نقطة نظام .

السيد بسام حدادين  
نقطة النظام دولة الرئيس أننا نبي  
معلومات على شيء ، لم نتحقق من صحته بعد .

دولة رئيس المجلس :  
هذه ليست نقطة نظام ، إذا سمحتم لي  
بغض النظر عن أي تفسير من الأفضل معنوياً  
لهذا المجلس ولتقاليد طالما أن هناك عدد كافي  
من الزملاء النواب يستطيعون أن يشاركوا في  
هذه اللجان أن تقتصر ، ابتعاداً عن أي  
تأويلات ، أن تقتصر عضوية اللجان على  
الأخوة المذكورة أسماؤهم . هذا ليس انتقاصاً  
من أحد وليس تحديداً لموقف محدد .

فأرجو أن تبقى الصورة كما هي وأن نبادر  
إلى ترشيح ، برأيي ، ثلاث لجان كل لجنة من  
خمسة أعضاء وتباشر مهامها بأسرع وقت  
ممكن ، أستاذ بسام

الدكتور بسام العموش :  
الحقيقة عدم اشتراك الأخوة المطعون في  
صحة نيابتهم في اللجان لا يعني صحة هذه  
الطعون ، ولا ينبغي أن يكون الشخص حكم  
وخصم في نفس الوقت ، ثم النواب يثق  
بعضهم ببعض وهذه القائمة التي وزعت علينا  
تمثل الجميع ، ولا يعني وجود شخص في  
لجنة أنه يريد أن يقف مع شخص لمصلحة  
آخر .

فأنا أقترح أن ندخل مباشرة في عملية  
تحديد اللجان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :  
الأستاذ عبد الرحيم نقطة نظام .

السيد عبد الرحيم عكور :  
شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنه ما لم نعرف الطعون المقدمة هل  
هي ضد أشخاص بأعيانهم ، مطعون بصحة  
نيابة «س» من النواب أو «ص» من النواب .  
يعني نلاحظ أن هناك غياب كامل للعديد من  
الأخوة في مناطق مختلفة .

فأنا أخشى أن تكون الطعون مقدمة ضد  
أشخاص ويستثنى أشخاص آخرين ، أو تأتي  
الطعون بجملة ، فأنا أرى أن تقرأ الطعون  
أولاً .

دولة رئيس المجلس :  
أخ أبو عاصم هناك أنواع متعددة من  
الطعون ، هناك طعون بشخص واحد فقط ،

ولذلك لم تستثنى الدائرة الانتخابية كاملة إنما  
استثنى الشخص ، وهناك طعون بدائرة  
كاملة .

ولذلك مجمل الاسماء التي عندكم هي تمثل  
كل الطعون ، تلخيصها يعني ، لذلك نحن  
نريد أن نسهل الأمور بالطريقة التي تنجز  
عمل الطعون بسرعة ممكنة ، هذا هو القصد  
. دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :  
بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً فيما يتعلق باستثناء النواب الذين طعن  
في صحة نيابتهم فأنا مع استبعاد جميع النواب  
الذين طعن فعلاً في صحة نيابتهم من  
المشاركة .

الشيء الثاني أقترح أن يكون لكل دائرة  
فيها طعن لجنة ، لأن هذا العمل كبير ويحتاج  
إلى مراجعات كثيرة ولا يكفي أن تكون ثلاث  
لجان لجميع هذه الطعون .

فأنا أقترح مثلاً إذا كان هناك ست دوائر  
فيها طعن أن تشكل ست لجان لهذا الأمر ،  
وبهذا أتقدم باقتراح بأقوال باب النقاش على  
هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس :  
هناك اقتراح بأقوال باب النقاش ، من  
يوافق ؟ ماثي . نحن نريد الآن أن ندخل في  
آلية اختيار اللجان ، هل هناك من مبادرة ؟ .

عندنا محافظة العاصمة فيها أكثر من طعن ،

هكذا من الأعمال



ومحافظة الكرك ، اريد ، البلقاء بشخص واحد فقط ، الأغوار الشمالية ، معان كاملة ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات :

أقترح أن تشكل لجنة من «١٥» نائب وهذه اللجنة تدرس بشكل أولي جميع هذه الطعون ، ثم توزع هذه الطعون على مجموعات صغيرة من الأعضاء الـ «١٥» . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد ضيف الله المومني :

لي ملاحظة في ترتيب الأدوار في الحديث ، فإذا رجعنا الى المادة «٥٢» من النظام الداخلي نقول «تفيد طلبات الأذن في الكلام بترتيب تقديمها ولا يجوز قيد أي طلب بالكلام في موضوع حال على إحدى اللجان قبل إيداع التقرير الخاص به» . فحتى يكون هناك نظام وحتى يأخذ الجميع حقه في الكلام إن أراد أن يدلي بدلوه فأقترح ترتيب أو تقييد من يريد الحديث وهكذا ينادى من قبل الرئيس فيتكلم . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عزراً ، سنعمل بذلك . الأخ حاد .

السيد حماد أبو جاموس :

دولة الرئيس ، أنا اقترح حرصاً على الوقت واختصاراً لعمل اللجان أنا أؤيد الرأي الذي يقول بتأليف لجنة لكل دائرة من الدوائر العاصمة فيها ثلاث طعون فأقترح تشكيل

ثلاث لجان بالإضافة للجان المحافظات . . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

يا أخوان أرجوكم ، إذا بدنا نبقي بهذا النقاش نأخذ ساعات ، ونحن وعدنا الناس ونأخبينا بأن آلية عمل المجلس تتحسن ، الموضوع بسيط مافيه مشكلة ، هذه لجنة بدنا تنشأ ، هل تنشأ لجنة واحدة بعشرين عضواً وهم يقتسموا المسؤوليات وتحال لهم كل الطلبات ؟ أو المجلس الكريم يقرر إنشاء أربع لجان أو خمس لجان ، الأمر بسيط .

لذلك فيه خطين ، هل نشيء لجنة واحدة بعشرين عضواً مثلاً ويتم انتخابهم ثم يجتمعوا ويقسموا أنفسهم وتحال لهم كافة القضايا وتختار كل لجنة المحافظة أو الدائرة التي تراها مناسبة ؟ يترك الأمر للجنة ، أم نقسم اللجان منذ الآن الى خمس لجان مثلاً وتحال منذ الآن من خلال المجلس القضايا لكل لجنة بحد ذاتها ؟

بدي المناقشة فقط على هذين الخطين ، أرجو أن لا يتم الدخول في تفاصيل أخرى . الأخ ترحان .

السيدة توجان فيصل :

تم تبني الاقتراح الأول هذا يجتمع أخلاقياً علينا أن لا تأتي اللجان الا عن لم يطعن في نيابتهم لأن طبيعة الطعون تتفاوت ، قد تكون الطعون في اجراءات محددة في منطقة محددة وقد تكون الطعون في مجمل إجراءات العملية الانتخابية .

كبيرة هي تنوزع الى عدة لجان وتحول القضايا لتلك اللجان من ذاتها ، من نفسها ، وليس لجنة واحدة ، فالنتيجة واحدة انها الآلية أسهل ، اذا أنشأنا لجنة واحدة تصبح آلية العمل أسهل لأنهم يتفقوا فيما بينهم ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس :

أقترح تشكيل لجنة مكبرة وهذه اللجنة تقسم نفسها بعدد الطعون وتكون قرارات اللجان الفرعية قرارات قطعية تعرض على المجلس .

دولة رئيس المجلس : أخ صالح

الدكتور صالح ارشيدات :

أؤيد اقتراح الأستاذ هاشم الدباس .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، يا اخوان إذا سمحتموا ما بدنا نستعمل نقاط النظام مثل المرة الماضية كلما صار نقاش فيه نقطة نظام . إذا ما كانت نقطة بالنص لا أقبل بذلك ، الدكتور حمد .

الدكتور محمد أبو عليم :

هناك اقتراح بوقف باب النقاش وصوت على ذلك ولا نزال نناقش .

دولة رئيس المجلس :

في موضوع آخر أخ حمد ، ليس في هذه النقطة . اذا سمحتم هناك اقتراحين بده يصير التصويت عليهم .

الاقتراح الأول أن يتم انتخاب لجنة

فالنائب المطعون به ، ليس تشكيك ، قد يقال أنه سيميل الى رفض الطعن العام بمجمل مجريات العملية . فإذا أخذ بالاقتراح الأول يقتصر أعضاء اللجنة من غير المطعون في نيابتهم ، وإذا أخذ بالثاني تحدد أماكن تواجدهم بحيث يصبح المطعون في نيابته لا يتواجد في لجنة تبحث طعن عام في مجمل اجراءات الانتخاب وليس في اجراءات تخص دائرة محددة .

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد .

الدكتور محمد الحاج :

أرى أن تشكيل ست لجان كما ذكر دولتكم قبل قليل في المحافظات التي أجري فيها الطعن هو الاجراء المناسب الطبيعي ، لأن تشكيل لجنة واحدة أمر شبه متعذر على اعتبار أن قرارات هذه اللجان الفرعية المصغرة كيف توافق عليها هذه اللجنة دون دراستها ، وإذا راحت تدرسها فعلاً فقد ذهب الوقت وكرر هذا الزمن لتدرس اللجنة كل اجراءات هذه اللجان الفرعية .

وبالتالي أعتقد أن تشكيل ست لجان للدوائر والمحافظة التي جرى فيها الطعون ويمكن أن تكون لجنة محافظة عمان هي أكبر هذه اللجان وتوزع الأدوار بينها وتجري قرارها ، وبذلك ننهي هذه القضية .

دولة رئيس المجلس :

يا دكتور حمد أنا قلت ليس لجنة واحدة لتدرس كل الطلبات ، أنا قلت لجنة واحدة

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا شكر على واجب دولة الرئيس ، وإنني أعترض ، مع شديد الأسف ، كيف تقسيم نقطة النظام ، قبل أن تسمعها دولتكم !!! فالحكم على الشيء فرع عن تصوره .

وكيف يعطى لأخي أبي فيصل دور في نقطة النظام وتأخر نقطة النظام لي !!! فكلنا نواب نمثل هذا الشعب سواسية كأسنان المشط .

لذلك من العرف البرلماني تحت هذه القبة عندما يستمع دولة الرئيس لاقتراحات الأخوة النواب تحصر هذه الاقتراحات ويصوت على الأبعد فالأبعد ، هذه هي نقطة النظام لدي .

فلذلك رجاء أن يقيده هذا ويصوت على الأبعد فالأبعد تقديراً لوقتنا لأن الشعب ينتظر منا غير هذا الانتاج ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

بارك الله فيك وشكراً لك ، هناك اقتراح بعدة لجان وثني على ذلك ، من يؤيد ذلك ؟ الأغلبية العظمى .

إذن تشكل عدة لجان ، كم لجنة ؟ بعدد الدوائر ؟ إذن بعدد الدوائر ، ست لجان ، موافقين ؟ موافقين .

الآن اللجنة الواحدة كم عددها ؟ الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

إذا شكلت لجان بعدد الدوائر قد يكون في

تحددون عدد أعضائها ، لجنة واحدة ، وهي تقسم العمل فيما بينها وتحيل القضايا المطروحة أمامها حسب رغبتها إلى اللجان الفرعية . أو نصوت إلى عدة لجان خمسة أو ستة كل واحدة تنتخب من قبل هذا المجلس الآن لكي تحال لما قضايا أيضاً المجلس الكريم مجدداً ، أنتم تحددون ما ترغبون ، هل نصوت على ذلك ؟ نقطة نظام حقيقة تفضل أستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس

نقطة النظام تتعلق بالاقتراح الأول دولة الرئيس ، إذا شكلت واحدة ووزعت العمل فيما بينها لنفرض أن كل ثلاثة استلموا طعناً من الطعون وحققوا فيه ، لا يستطيع هؤلاء الثلاثة لأن اللجنة لما أحكام في النظام الداخلي أن يكون هناك نصاب اللجنة ، لا يجوز نظاماً أن يجتمع ثلاثة من اللجنة ، لا يجوز إلا أن تجتمع اللجنة بنصابها القانوني .

ولذلك الاقتراح الذي ثني عليه ، من السيد حماد أبو جاموس ، بتشكيل عدة لجان أنا اثني على هذا الاقتراح وثني عليه عدد من الزملاء ، أرجو أن نقفل باب النقاش وأن نطرحه للتصويت .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عندما نسمع نقطة نظام الشيخ عبد المنعم وندخل في الاقتراح الثاني ، تفضل .

الطعون عن دائرة أريد مشلاً فيرفع أصبعه ، إذا تحقق العدد ثم يشن وهكذا فننظر إلى رغبة الأعضاء في البداية

اصوات : نثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو :

أنا أقترح توفيراً للوقت أن يوجه السؤال إلى حضرات الأخوة الزملاء من يرغب أن لا يكون في هذه اللجان ، لأن الأعضاء الذين لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في هذه اللجان هم سبعة وثلاثين عضواً ، لا يزيد إلا خمسة أعضاء ، فنفرز من لا يريد أن يكون في اللجان ونقول من تبقى هم أعضاء في هذه اللجان لأننا بحاجة إلى ثلاثين عضواً ، أما إذا انتخبنا عضواً عضواً فلا تنتهي اليوم .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عويضة :

أنا اثني على الكلام الذي ذكره الدكتور إبراهيم ، أنه ينبغي أن يكون الأمر ابتداءً بترشيح من الأخوة النواب . لكن أضيف ينبغي أن يكون في كل لجنة واحد من أعضاء المنطقة ، من نواب المنطقة غير المطعون فيه .

أقترح أن يكون في كل لجنة ، من الخمسة ، واحد من نواب المنطقة غير المطعون فيهم لما يتوفر لديه من معلومات يمكن أن تساعد اللجنة في الوقوف على الحقيقة .

دولة رئيس المجلس :

إذا كان ذلك ممكناً لأنه فيه مناطق كاملة مطعون فيها . الأستاذ أحمد الكساسبة .

الدائرة الواحدة عدة طعون ، أنا في ظني أن توزع الطعون على عدد اللجان ، إذا كان « ١٢ » يوزع لكل لجنة طعنين فقط من باب المساواة والانتجاز بشكل سريع .

دولة رئيس المجلس :

دكتور بسام هم يدبروا أمورهم ، مثلاً فيه هناك طعون بنائب واحد ، مثلاً في إحدى دوائر العاصمة بشخص واحد ، لا يهم لو كان عند لجنة عمل أكثر من لجنة أخرى ، ماشي الحال . خيلنا تأخذها كمعدل عام ، ست لجان كل واحدة خمس أعضاء ، خمسة حتى يكون رئيس ومقرر وثلاث أعضاء ، موافقون على خمسة لكل لجنة ؟ موافقين .

الآن ما هي الآلية ؟ كيف نتخب اللجان؟ أخ صالح تفضل .

الدكتور صالح إرشيدات :

دولة الرئيس اقترح أن يصار إلى ترشيح خمسة أشخاص ومن لم يرغب يعلن عن ذلك ، فأنا اقترح ابتداءً أن أرفع خمسة أشخاص عن الطعون الموجهة لدائرة أريد . إذا سمحت اقترح ساحة الشيخ عبد الباقي جمو ...

دولة رئيس المجلس :

لحظة أخ صالح يجوز غيرك لازم يرشح عن أريد ، دكتور إبراهيم .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

أقترح أن يصار إلى سؤال الأخوة أعضاء مجلس النواب من يرغب أن يكون في لجنة

السيد أحمد الكساسبة :

دولة الرئيس ، بالعودة الى المادة «١٥» حقيقة ما أرى ما تفضل فيه سماحة الشيخ عبد الباقي من أنه فقط الثلاثة وأربعين نائباً الذين يحق لهم الاشتراك في لجان الطعون . لأن نص المادة يقول على أن لا يشترك النائب الطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته ، أما باقي النواب فلهم أن يشتركوا في اللجان الأخرى .

لذلك نتمسك بالنظام الداخلي اذا سمحت دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان الحديث راح يكثر مرة أخرى ، الآن اتفقنا على ست لجان كل واحدة خمسة أعضاء ، تفضلوا واحد من الاخوان يذكر خمس أسماء للجنة ما ونوافق عليها أو لا نوافق عليها ، من يريد أن يرشح ؟ الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر :

حسباً للوقت وحتى يكون هناك انتاج للمجلس أقترح لدائرة اوريد الانتخابية الأسماء التالية ، معالي المهندس سمير قعوار ، سماحة الشيخ عبد الباقي جو ، معالي السيد عبد الكريم الدغمي ، معالي المهندس سعد هائل السرور ، معالي الدكتور محمد عضوب الزين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

اذا سمحتم لي ، اللجنة الأولى ، بدي

أسميها اللجنة الأولى ، بدنا خمس أسماء للجنة الأولى . تفضل الدكتور عماد .

الدكتور محمد الحاج :

بدلاً من أن يسمى الأعضاء وقد ينسحب أحدهم لا يرغب أن يكون عضواً في هذه اللجنة أو يشار كلام أن هذا مناسب أو غير مناسب ، أقترح دولة الرئيس أن تسجل ثلاثين راغباً ، تقول من يرغب أن يكون عضواً في إحدى هذه اللجان الستة ، يسجل ثلاثون راغباً وهم يوزعون أنفسهم على اللجان الستة .

دولة رئيس المجلس :

أخت توجان بدنا نحكي في الترشيحات ، عندك ترشيحات ؟

السيدة توجان فيصل :

نحن نعي وجود فروق جماعية أحياناً في المجلس ، عندنا تيارات وعندنا مناطق جغرافية وأيضاً تشكلت كتل برلمانية . فلنكي تكون حلدين وموضوعيين لا يتكرر مثلاً لون واحد في لجنة واحدة ، قد يؤثر هذا على موضوع اتخاذ القرار .

فإذا كان ترشحوا الثلاثين أعضاء اللجان الست ثم مكتب المجلس قام بتوزيعهم الى لجان متخصصة لمعالجة المناطق الجغرافية وتوجهاتها توخياً لدقة أكثر وموضوعية أكثر .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله النسور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتراح المقدم من السيدة توجان ... سيدي الحديث موجه لشخصك الكريم باعتبارك أنت المحافظ على النظام الداخلي . السيدة توجان تقترح أن يسمى ثلاثون عضواً ثم ينقسمون الى لجان يحددها أعضاء المكتب ، وهذا الاقتراح يبدو لي وجيهاً سيدي الرئيس . لأنه في لجنة ما قد يرشح أعضاء من حزب ما للنظر في طعن ما ، ولذلك لا ينتظر من القاعة أن تسمي الأسماء لأن هناك مضامين حزبية أحياناً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ مفلح

السيد مفلح اللوزي :

دولة الرئيس ، أرجو أن نتساءل هل هي هذه أول مرة يكون فيه طعن في الانتخابات ، أو لكل دورة سابقة كان فيها طعون وكيف عولجت هذه الطعون .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان ما بدنا نطل ندور في الموضوع ، صار لنا «٣٥» دقيقة في الموضوع ، الشغلة سهلة . اتفقنا على ست لجان بخمس أعضاء ، بدنا ترشيحات من ناس غير مطعون فيهم بشكل متوازي . الدكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

اقتراح الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني أن تبدأ

لجنة لجنة وأن تقول اللجنة الأولى من الأخوة يرغب أن يكون عضواً فيها ثم يصوت النواب وهكذا حتى السادسة وننتهي ... شكراً .

دولة رئيس المجلس :

أنا هكنا سأفعل ، اللجنة الأولى من يرغب ؟ . السيد عبد الهادي .

السيد عبد الهادي المجالي :

دولة الرئيس ، حقيقة هذا الموضوع يأخذ أكثر من حجمه ، أنا أؤيد اقتراح الدكتور عبد الله النسور ، هناك اختلافات ممكن أن تكون مؤثرة في عمليات فحص هذه الطعون ، لذلك أقترح أن ينتخب ثلاثين شخص ويترك للمكتب الدائم توزيع هذه اللجان حسب ما يراه المكتب الدائم .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

مع وجاهة وجهة النظر هذه لكن اتفقنا على غير ذلك ، صوّتت على ست لجان والمجلس الكريم صاحب القرار اذا فيه خلل في الموضوع نحكي أمامكم .

اللجنة الأولى ، من يريد أن يرشح للجنة الأولى ؟ الأستاذ محمود الهويل .

السيد محمود الهويل :

دولة الرئيس ، أُرشح الزملاء التالية أسماؤهم ، عبد الكريم الدغمي ، علي أبو الراغب ، طلال عبيدات ، علي الشطي ، الدكتور عبد الله العكايلة .

دولة رئيس المجلس : أخ جميل

هكذا من الأشهر



السيد جميل الحشوش : اللجنة الثانية..

دولة رئيس المجلس :

الآن ما فيه تصويت ، أساء واقتراحات .  
حتى نرى التوازنات اللي يحكي عنها أبو  
زهير .

السيد جميل الحشوش :

اللجنة الثانية ، سعد هابل السرور ، محمد  
عضوب الزين ، سمير قعوار ، مصطفى  
شنيكات ، عبد الكريم الدغمي .

دولة رئيس المجلس : الدغمي كُـرر

السيد جميل الحشوش : إذن نواف  
القاضي

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم ،  
اللجنة الثالثة .

الدكتور هاشم الدباس :

شكراً دولة الرئيس .

سعادة الدكتور ذيب عبد الله خطاب ،  
سعادة السيد مفلح الرحيمي ، سعادة السيد  
أحمد القضاة ، معالي السيد جمال الخريشة ،  
وإذا قبلوني أنا هاشم الدباس .

دولة رئيس المجلس :

اللجنة الرابعة ، نقطة نظام الدكتور عبد  
الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

الملاحظة الأولى أن الأخوة المساعدين لا  
ينظروا إلى من يطلب الحديث وهذه إحدى  
مهامهم الرئيسية وخاصة إذا طلب الحديث

بنقطة نظام ، فأرجو أن ألفت النظر بهذه  
القضية . سيدي ، يجب أن ننظر للأمر  
بجدية أكثر لأنه إذا تعاملنا معه على هذا  
الأساس كان يمكن أن يظهر لنا شخص ما  
لسبب ما وأن يطعن بكامل عضوية هذا  
المجلس ، وأن لا يبقى شخص واحد هنا غير  
مطعون بصحة نيابته ، فمن سيحقق إذن في  
صحة النيابة ؟

سيدي ، أنت تجاوزت عن النقطة الأولى  
في النظام ، المادة ١٥٥ والتي تقول «على  
المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية  
لجنة أو أكثر - حسباً تدعو إليه الحاجة -  
للتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة إلى  
المجلس على أن لا يشترك العضو المطعون في  
نيابته في اللجنة التي يعهد إليها التحقيق بصحة  
نيابته» لكن يحق له أن يشترك في كامل لجان  
أخرى ، وإلا كيف مسموح أنت فقط لثلاثة  
وأربعين نائب أن يحققوا بصحة نيابة أربعين  
نائب آخرين ؟ !!!

هذا لا يجوز يا سيدي ، يعني هذه نقطة  
تجاوزتم عليها بسرعة وهذا خلل كبير يا  
سيدي الرئيس وأرجو المذرة .

دولة رئيس المجلس :

هذا حددناه وقلنا أنه معنوياً ولصالح هذا  
المجلس يجب أن يبقى فقط غير المطعون فيهم  
وهذا لا يعني إطلاقاً الطعن في أي قرار أو في  
أي شخص آخر .

اللجنة الرابعة .

- وهنا رشح أحد السادة النواب أعضاء

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الحافظ نعم إذا أخذنا حرفية  
النظام هذا صحيح ، لكن لأنه فيه مجال  
لأخوة آخرين أن يدققوا في الأمور بجدية  
نستطيع أن نتعامل مع هذا الموضوع بدون  
دخول أحد منهم في إحدى اللجان . إذا  
ظهرت الحالة التي تحكي عنها عندها فيه خرج  
في النظام الداخلي ، هذا أمر بتينا فيه ، اللجنة  
السادسة . الأخ فواز .

السيد فواز الزعبي : معالي الدكتور عبد  
الله السرور .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله لا  
السيد فواز الزعبي : الدكتور نادر أبو  
الشعر

دولة رئيس المجلس : لا

السيد فواز الزعبي :

الشيخ عبد الباقي جو ، عبد المجيد العزام  
فرح الرضي ، معالي جمال الخريشة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد العزام لا ، لجننتك مش  
مضبوطة أخ فواز .

السيد مفلح الرحيمي : اكتملت اللجنة أم  
لا ؟

دولة رئيس المجلس :

لا نريد لجنة سادسة كاملة .

السيد مفلح الرحيمي :

أرشح الدكتور راتب السعود ، الشيخ  
مفلح اللوزي ، السيد محمد عودة نجادات ،

اللجنة الرابعة وكان الصوت غير واضح في  
التسجيل -

دولة رئيس المجلس :

من يريد أن يرشح للجنة الخامسة ؟ الأخ  
عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أرشح للجنة الخامسة السيدة توجان  
فيصل ، الدكتور مصطفى شنيكات ، السيد  
ضيف الله المومني ، السيد أحمد القضاة ،  
كُـرر الشنيكات والقضاة ، إذن السيد محمد  
الذويب والسيد بسام والسيد فياض جرار .

دولة رئيس المجلس : الأخ خليل

السيد خليل حدادين :

سيدي الرئيس ، أمامي هذه الورقة بثلاثة  
وأربعين اسم إسم إسمي غير موجود بين هذه  
الأسماء ، هذا يعني أنه مطعون في نيابتي .  
ومع ذلك أصر أن أرشح نفسي لإحدى  
اللجان ... وشكراً .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

وكذلك أنا أرشح نفسي ، أنا أريد أن  
أرى أنه توجد مادة لاتسمح لي بترشيح  
نفسي .

ياسيدي لايجوز أن يعمل المجلس بهذه  
القضية بحرفية النظام ، لا يجوز بأي حال من  
الاحوال . وكما قلت كان يمكن ان يتقدم  
شخص ويطعن بكافة أعضاء هذا المجلس ،  
فمن سيحقق في صحة نيابتنا إذن ؟



السيد سليمان السعد ، السيد عبد الله اخو ارشيدة .

دولة رئيس المجلس :

مفلح اللوزي مطعون فيه ، الدكتور عبد الله

الدكتور عبد الله النصور :

سيدني الرئيس ، لو افترضنا أن مرشحاً ما أو مواطناً ما من كل دائرة انتخابية طعن في صحة نيابة أعضاء تلك الدائرة ، وهذا شيء متأت من خاصية في ظل الحزبية ، مادام هناك أحزاب منتشرة في كل المناطق من السهل أن يصدر حزب ما بياناً كما يوجه طعناً في صحة نيابة كل دائرة على انفراد ، وذلك ليلقي ظلالاً من الشك على مصداقية المجلس ككل وعلى العملية الديمقراطية .

اذن في تلك الحالة سيكون الثانون عضواً مطعوناً في ترشيحهم وبالتالي تحصل هناك استحالة دستورية بالنظر في الطعون المقدمة . مما يعني ضرورة أن ما تفضل فيه الدكتور عبد الحافظ الشخانة وسبقه آخرون من حصر الترشيح الى عضوية اللجنة بمن لم يطعن في صحة نيابته هو تجاوز حقيقة على نص النظام وعلى روحه أيضاً وعلى واقعية تطبيق النظام الداخلي في مستقبل الأيام لأننا نؤسس هنا عرفاً قانونياً للمستقبل .

والتي على ترشيح الزميل حدادين لمضويته في إحدى اللجان وذلك كسراً لاختصار عضوية اللجنة على من لم يطعن ، وأوضح أيضاً قبول العضويات كما سميت من قبل

وذلك تسهياً لمهمة دولتكم .

أي أنني أوافق شخصياً على كل اللجان التي سميت ، ولكن رمزاً ومن أجل مستقبل الأيام أن يقبل الزميل حدادين في عضوية لجنة ما . . . وشكراً سيدني .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمحتم يا اخوان أكرر مرة أخرى بأن المادة «١٥» من النظام تتحدث عن انشاء لجنة أو أكثر على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته . ما عندي خلاف في تفسير ذلك ، إنما قلت ويسجل هذا الأمر بأنه من الناحية المعنوية من الأفضل أن نتجنب ذلك حتى تبقى الأمور بعيدة عن أي تأويل .

إذا وقعنا في أي محذور كما أشرت نعود الى هذه المادة لأن هناك خرج ، نحن لا نريد أن ندخل في هذه المناهة الآن لأن عندنا عدد كبير من النواب يحق لهم المشاركة ، مافيه مشكلة ، وعدم مشاركتهم ليس طعناً في نيابته ولا هو قرار مسبق . تفضل

الدكتور عبد الله النصور :

سيدني الرئيس ، اذا كان ما تفضلتم به صحيحاً فإن دولتكم شخصياً مطعون في نيابته ، كما أرى من القائمة ، لا أجد اسم حضرتك .

دولة رئيس المجلس : لا ، مش صحيح .

الدكتور عبد الله النصور :

ولكن لفترض جدلاً أن شخصاً ما طعن في ذلك فهل لا تُسير النقاش في هذا المجلس

البرلمانية .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، آخر المتحدثين في هذا الموضوع الأخ عبد موسى

السيد عبد موسى النهار :

سيدني الرئيس ، أرجو أن تؤخذ التوصية التالية بعين الاعتبار وهو عند توزيع الأعضاء على اللجان الستة أن يؤخذ بعين الاعتبار الحيادية في الموضوع . لأن هناك اتجاهات وأحزاب تتمثل في هذه اللجان ، فاعتقد من العدل أن يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار .

أي انه اذا شخص ما في اتجاه ما مطعون في صحة نيابته يجب أن لا يدخل مثله ، في الحزب الثاني أو الكتلة الثانية في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس :

سنعمل على ذلك أخ عبد ، الأستاذ نواف . إذا سمحت يا أخ أبو أنس أنت صرت حاكمي ثلاث مرات .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

لا يا أخي حكيت مرة واحدة نقطة نظام ، أنا بدي تحقيق العدالة .

دولة رئيس المجلس :

يعني لما بدي تحكي لازم تحكي !!! رجعتنا لنفس قصص زمان ، الأستاذ نواف .

السيد نواف القاضي :

دولة الرئيس ، عرض على المجلس الكريم

لأن شخصاً ما تقدم بكلمة ما . أنا رأيي سيدني أن تأخذ بقراري ، أنا أريد أن أسهل مهمتك .

أنا أؤيد كل اللجان كما طرحت وأطلب من المجلس الكريم التصويت عليها كما عرضت ، ولكن تأسيساً للعرف أن يقبل ترشيح حدادين لإحدى اللجان أو أي شخص آخر .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان مرة أخرى هذا الأمر غير مرفوض ، لا يعني أنه نحن نمنع العضو من المشاركة وأؤكد على ذلك ، هذا الأمر غير مرفوض والنظام يسمح بذلك ، لكن لأنه فيه عدد كافي من النواب نمشي على هذا التقليد في هذه الحالة فقط ، قد يتغير هذا الأمر في وقت لاحق . الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أرجو رجاء شخصي أن دولة الرئيس يلتفت علينا شوية . . .

دولة رئيس المجلس :

دكتور هذه ثاني مرة أنت تتكلم ، الدكتور همام أخذ الكلام ، والأستاذ حمزة أخذ الكلام ، وعبد الله العكايلة أخذ دوره .

الدكتور محمد عويضة :

الأمر الثاني ، أنا أقترح أن تنظم اللجان بالطريقة التي نظمت بها اللجان الدائمة أيسر وأدعى للتنسيق والاشتراك من مختلف الكتل

هكذا من الأهل

«٤٣» نائب فأقترح أن تكون اللجنة سباعية فيكون «٤٢» واحد للجان ثنائية ، حتى هؤلاء النواب يكونوا في اللجان الست . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمحتم أنا أريد أن أوقف النقاش في هذا الموضوع ، هناك اقتراحات بست لجان لم نقبلها بعد وما صوتنا عليها ، نحن سترفع الجلسة بعد قليل وسوف نأخذ بعين الاعتبار الترشيحات التي وردت ، ينظر فيها أثناء الاستراحة وترتب حسب التوازنات اللي حكيتوا فيها ثم نعود التصويت عليها في وقت لاحق . الاستاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر :

بما أن العدد الذي في هذه القائمة هو «٤٣» وفي الحقيقة «٤٢» ، فانا أرى أن توزع هذه القائمة على خمسة لجان بحيث تصبح فعلاً ثنائية تقريباً . لأنه أنا أرغب مثلاً وفيري يرغب أن يكون فلماذا يحرم باقتراح من أحد الأخوان خمسة فقط ١٩ لماذا لا تكون ثنائية هذه اللجنة ؟ ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

إذا سمحت لي ، بعض الأخوة تكلموا كلمات وعلق عليها دولة الرئيس بأننا سنأخذ بعين الاعتبار ، قال هناك اتجاهات حزبية وهذه الاتجاهات يكون لها رأي مسبق .

أنا أقول للأخوان جميعاً أن هذه الكلمة

يجب أن يسحبوها لأننا إذا وضعنا الشك فيها بيننا من البداية لا يمكن أن نحقق عملاً . الأصل في هذا المجلس أن يمثل تعددية الأحزاب ، وإذا كانت هناك أحزاب تنسب إلى مبادئ كريمة فهذه المبادئ أدعى لأن تكون قوامه بالحق شهادة به .

ولذلك لا نريد أن نجعل مظلة من أحزاب معينة ستار لنخفي الخطأ ، هناك تقويم وهناك تحقيق وهناك حقائق وهناك بيانات ينظر فيها . أما أن نضع على ستار حزبية واتجاه حزبي لنخفي الحقائق هذا لا يجوز . الأصل حسن النية والأصل أن نكون واثقين في أعمالنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، إذا سمحتم لي أنا بدي أعمل التالي ،

موضوع اللجان سوف نبحث في عضوية كل لجنة من اللجان أثناء فترة الاستراحة ويجري التصويت على ذلك ، سنرتب ذلك بالطريقة التي ترضي الجميع .

نتنقل الآن ، نترك هذا الأمر ونعود له بعد قليل لكي نرتبه بالشكل الذي يرضي المجلس ثم نتنقل الى البند «٤» موضوع اللجان الدائمة .

الدكتور نزيه عمارين :

أنا لست ضد الطعن من حيث المبدأ ولكنني أبتزح على هذا المجلس الكريم أن يقدم بملاحقة كل من ثبت بطلان إدعائه

قانونياً لعدم تكرار مثل هذه التمثيلية الرخيصة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

ياسيدي أنا الحقيقة مع الأخوة الذين احتجوا على استثناءهم ، ولا أريد أن أرجع اللوراء لكن بعض الأخوة اقترح أن يصل عدد أعضاء اللجنة الى ثمانية . أنا بدي أريحك بالمره ونشكل «٨» ، لجان كل لجنة «١٠» والثنائين نائب يكونوا في اللجان .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ولد هذا المجلس في ظل التعددية فنحن لا زلنا ، مع شديد الأسف ، نتجاوز هذا المبدأ . لذلك في ظلال التعددية أقترح بأن يتم تشكيل اللجان ، الخمسة في كل لجنة يمثلون خمسة اتجاهات ولذلك تتحقق العدالة والنزاهة والموضوعية .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً لك ، سنعود الى هذا الأمر بعد الاستراحة . والآن نتنقل الى البند الرابع وهو انتخاب لجان المجلس الدائمة . تفضل السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

شكراً دولة الرئيس .

٤ . انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق أحكام

المواد (٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب :

أ - اللجنة المالية .

ب - اللجنة القانونية .

ج - اللجنة الادارية .

د - لجنة الشؤون الخارجية .

هـ - أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها، عملاً بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي والتي تنص :

المادة - ٢٧ - :

للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة اليها .

دولة رئيس المجلس :

زملائي الكرام ، تذكروا في المرة الماضية أشرنا بأن الأمانة العامة ستفتح سجلاً بالراغبين بالتسجيل في اللجان الدائمة ، وقد حصل ذلك وسجل العديدون في هذه اللجان . ربما البعض لم تستخ له الفرصة بذلك ولديه الامكانية أن يفعل ذلك الآن .

فأطلب من الأمانة العامة أن تقرأ من سجل نفسه في اللجان حسب رغبته ثم نطرح الأمر للتصويت ويعتبر ذلك انتخاباً لتلك اللجان . فنبداً باللجنة المالية ، الأخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

هكذا من الأشغال

هكذا من الأول

موضوع اللجان الدائمة سيأخذ وقتاً في المناقشة والتصويت حيث أن لجان الطعون أخذت هذا الوقت ، أرجو جرياً على ما جرى في المرة السابقة وفي المجلس السابق أن ترفع الجلسة أربع ساعة أو أكثر لصلاة الظهر ثم نعود ليكون النقاش مكتملاً حتى لا يقطع مرة أخرى ثم نعود .

دولة رئيس المجلس :

أخ أحمد الاجراء في هذه اللجان تختلف لأنها هذه رغبة الاخوان ومسجلين وفيها توازن وكل شيء . الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أقترح قبل أن تنتقل الى التسمية ، أنا لا اعتراض لدي على ما ذكرت ، أن نحدد سقف اللجنة بعدد معين وخاصة اللجان الدائمة ثم تنتقل بعد ذلك الى الترشيحات والى تسمية الأسماء التي سجلت . لأن كثرة أعضاء اللجنة الحقيقية دولة الرئيس كان يعاني منه المجلس السابق لأن اللجنة تحتاج الى نصاب لكي تجتمع النصف + واحد .

فإذا كانت اللجنة كبيرة العدد يصعب اجتماعها لغياب بعض الأعضاء ، أما إذا كانت مكونة من عدد قليل ليسهل اجتماع هذه اللجان . ولا يمكن أن يسير عمل المجلس بشكل منظم وجيد إلا إذا كانت اللجان تنفذ هذا المجلس بمشاريع قرارات .

لذلك اقترحي المحدد دولة الرئيس أن

تكون كل لجنة من اللجان الدائمة تحتوي على اثني عشر عضواً فقط ، فإذا وجدت من يثني على هذا الاقتراح أرجو طرحه للتصويت . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

الأخ جمال ثني لكن هذه أربع لجان ونحن ثنائين ولذلك بالامكان أن يكون سقف اللجنة عشرين وأن لا يسجل أكثر من زميل في لجنة واحدة ، وتسنع له الفرصة بالتسجيل مرة أخرى في اللجان الفرعية ، لكن صعب أن نستثني ناس إذا أرادوا إلا إذا كان هناك سقف عدد . الأخ منير ونقرأ بعد ذلك الأسماء .

السيد منير صوير :

الواقع أنا كنت سأقترح نفس اقتراحك واثني على اقتراحك ونطرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً سيدي الرئيس .

فما يتعلق بتشكيل اللجان أنا مع الاقتراح أن تبقى عشرين ، لكن جدية العمل داخل اللجان هذا ما نرجوه من الأخوة ، حينها يصبح كل مجموعة في لجنة ، جدية العمل هي التي تفرض من يبقى ومن يخرج من اللجنة ، وأرجو أن يحذد لذلك آلية محددة كأن يكون مثلاً ثلاث اجتماعات أو أربع اجتماعات إذا غاب عنها العضو بدون علم أن يشطب تلقائياً دون الرجوع اليه في هذا الموضوع .

١١ - السيد محمد داودية

١٢ - الدكتور عبد الحافظ الشخانة .

١٣ - السيد بدر الرياض

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف عنده اقتراح ، تفضل

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

هناك كفاءتان مائتان لها تجربة جيدة في هذا المجلس أترجيه اليها برجاء ، أن ينضما الى هذه اللجنة ، وهما معالي الدكتور عبد الله العكايلة ومعالي الدكتور عبد الله النصور .

اصوات : نثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : هناك تنبيه على ذلك ،

الدكتور عبد الله النصور :

سيدي الرئيس أعتذر عن قبول عضويتي في هذه اللجنة

الدكتور عبد الله العكايلة :

نريد أن نفسح المجال للزملاء الله يرضى عليك .

دولة رئيس المجلس :

الأمر راجع لأصحاب العلاقة ، الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أنا أعجب من اعتذار عبد الله وعبد الله عن اللجنة المالية ، أعجب ١١١ . إذا أردت أن تخدم الأمة ولم تخدمها باختصاصك فيها إذا تخدمها ١١٢ .

النقطة الثانية فيما يتعلق بتشكيل اللجان ، هناك بعض اللجان فيها نوع من الاختصاص . فاللجنة القانونية أنا أرجو أن تأخذ الأولوية فيها الاخوان الذين لهم باع في مجال العمل القانوني والفهم القانوني ، وكذلك اللجنة المالية . أما اللجنة الادارية واللجنة الخارجية فذلك شأن آخر ، أما هاتين اللجنتين ففيهما اختصاص وأرجو أن يأخذ أصحاب الاختصاص أولوية في هذا الموضوع . . . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس :

أرجو أن نبدأ بقراءة أسماء الزملاء الذين رشحوا أنفسهم للجنة المالية . السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

اللجنة المالية : وقد سجل السادة النواب التالية أسماؤهم فيها .

١ - السيد عبد موسى النهار

٢ - السيد علي أبو الراغب

٣ - السيد عبد الكريم الكباريتي

٤ - الدكتور هاشم اللباس

٥ - السيد سمير الفرح

٦ - السيد منير صوير

٧ - السيد سمير قعوار

٨ - السيد علي الشطي

٩ - السيد مفلح الرحيمي

١٠ - السيد خالد العجارمة



دولة رئيس المجلس : صحيح ، الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

يا سيدي ، الاخوان الكريمان عطاؤهما عميز في هذه اللجنة وفي غيرها ، لكن في هذه اللجنة بشكل خاص . أثنى عليها أن يقبلوا عضوية هذه اللجنة ويأخذوا موقعها الطبيعي ، وإلا لهما حران في اختيارهما .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الله ودكتور عبد الله سامعين الكلام ، فيه تغيير بالرأي ؟

الدكتور عبد الله العكايلة :

أنا لا أرغب أن أكون في هذه اللجنة ولا في غيرها دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله النور

الدكتور عبد الله النور : أنا زئي العكايلة

دولة رئيس المجلس :

منذ متى صرت مثل العكايلة ؟

الدكتور عبد الله النور : عنده دين .

دولة رئيس المجلس :

على كل حال ، الشيخ عبد النعم

السيد عبد النعم أبو زقط :

بسم الله الرحمن الرحيم  
الشعب الكريم انتخبنا لتمثله كل حسب

تخصصه أولاً ثم نكون أسرة في التمثيل تحت هذه القبة . فأصحاب الاختصاص هم على عقد ملزم مع الشعب ، ولا يحل للذين العضوين أو غيرهما بموجب الاختصاص أن يفسخا العقد الذي عقده بينهم وبين الشعب .

لذلك دفاعاً عن حق الشعب أقول يلزمان بعضوية هذه اللجنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً دولة الرئيس .

الراضح من هذا النقاش أن المجلس يجب أن «يرجى» شخص معين ، إن لم يكن لدى الشخص الرغبة وله حجة في العمل فلا يجوز أن يتم الرجاء له . فنحن نقترح ويوجد كفاءات في هذا المجلس ويتم هذا العمل على ضوء ما يقترحه الاخوان ، وإذا لم يكن لدى الرغبة أن تعمل مع بقية الاخوان فلا يجب أن نضغط على شخص لا يريد أن يعمل مع هذه اللجنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

الشيخ عبد الرحيم المتحدث الأخير ، اذا سمحتم بلنا نصوت على اللجنة

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أستغرب بعض الطرح من بعض الاخوان أنه اذا ما نزل في اللجنة المالية معنى ذلك أنه فسخ العقد ، هذا كلام غير مقبول

لأن الأخ عبد الله وعبد الله سيكون لهما باع في نقد الموازنة حينما تقدم من الحكومة سيارسا دوراً متميزاً ، في تقديري ، لمعرفة في موضوع الموازنة ، وبالتالي سيكون لهما وجود أكثر من وجودهما داخل اللجنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان قرأت الأمانة العامة ثلاثة عشر اسماً ، من يريد أن يضيف نفسه شخصياً على هذا الأمر ؟

الدكتور نادر أبو الشعر : أنا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

لكن أنت عضو في لجنة أخرى .

الدكتور نادر أبو الشعر : انسحب منها .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، الدكتور نادر أبو الشعر في اللجنة المالية . فيه أحد يريد أن يضيف اسمه ؟ . إذن صاروا «١٤» اسم ، هل توافقون على ذلك ؟ موافقة . الآن اللجنة القانونية ، تفضل السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

اللجنة القانونية : - وقد سجل السادة التالية أسماؤهم .

١ - الدكتور أحمد الكرفحي

٢ - السيدة توجان فيصل

٣ - الدكتور مصطفى شنيكات

٤ - السيد سمير حباشنة

٥ - السيد عبد العزيز جبر

٦ - السيد حاتم الغزاري

٧ - الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

٨ - السيد سليمان سلامة السعد

٩ - السيد عبد الله اخوارشيدة

١٠ - الدكتور فوزي الطعيمة

١١ - الدكتور هاني حجازين

١٢ - السيد عبد الباقي جمر

١٣ - السيد ابراهيم شحدة زيادة .

١٤ - السيد عبد الكريم الدغمي .

١٥ - الدكتور نزيه عمارين .

١٦ - الدكتور همام سعيد

١٧ - السيد عبد الرؤوف الروابدة

١٨ - الدكتور عوض خليفات

١٩ - السيد عمود المويمل

دولة رئيس المجلس :

مسجل «١٩» اسماً ، من يريد أن يضيف نفسه ؟

الدكتور نزيه عمارين :

أرجو نقلي الى اللجنة الادارية سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، ينقل من اللجنة القانونية الى اللجنة المالية . هل هذا مقبول وتوافقون على ذلك ؟ موافقين . الآن اللجنة الادارية .

هكذا من الله على

السيد الأمين العام :  
اللجنة الادارية : - وقد سجل السادة  
التالية أسماؤهم  
١- السيد أحمد الكساسبة  
٢- السيد نياض جرار  
٣- السيد مفلح اللوزي  
٤- السيد جميل الحشوش  
٥- السيد محمد عودة نجادات  
٦- السيد نواف القاضي  
٧- السيد ابراهيم سماره  
٨- السيد صالح شعواطة  
٩- السيد محمد الحنيطي  
١٠- السيد ذيب أنيس  
١١- السيد عبد الرحيم عكور  
١٢- الدكتور عبد المجيد الأقطش  
١٣- السيد ضيف الله المومني  
١٤- السيد نادر الظهيرات  
١٥- الدكتور نزيه عمارين  
دولة رئيس المجلس :  
والأخ سالم الزوايدة . تفضل الأخ خالد  
السيد خالد العجارمة :  
سيدي الرئيس أنا أنسحب من اللجنة المالية  
الى اللجنة الادارية .  
دولة رئيس المجلس :ماشي ، الأخ عبد  
السيد عبد موسى النهار :  
اقتراح إضافة السيد خليل حدادين للجنة  
الادارية .

السيد خليل حدادين : شكراً لا أريد .  
دولة رئيس المجلس :  
مابده ، هل توافقون على اللجنة الادارية  
كما وردت مع تصحيح بسيط على اللجنة المالية  
بحذف السيد خالد عبد النبي وإضافته  
للادارية ؟ موافقين ، لجنة الشؤون الخارجية .  
السيد الأمين العام :  
لجنة الشؤون الخارجية : - وتشكلت من  
السادة التالية أسماؤهم :  
١- السيد أنور الحديد  
٢- الدكتور محمد أبو عليم  
٣- السيد منصور بن طريف  
٤- الدكتور عارف البطاينة  
٥- الدكتور صالح ارشيدات  
٦- الدكتور سعد هليل السورور  
٧- الدكتور حمزة منصور  
٨- الدكتور توفيق كرشان  
٩- الدكتور عبد المجيد العزام  
١٠- السيد طه المهابية  
١١- السيد حماد أبو جاموس  
١٢- السيد فواز الزعبي  
١٣- السيد عبد الهادي المجالي  
١٤- الدكتور راتب السعود  
١٥- السيد أحمد القضاة  
١٦- الدكتور بسام العموش  
١٧- السيد خليل حدادين

١٨- السيد جمال الصرايرة  
١٩- الدكتور محمد الحاج  
٢٠- السيد محمد الذويب  
٢١- السيد جمال الحريشا  
٢٢- السيد طلال عبيدات  
٢٣- السيد فرح الرضي  
٢٤- الدكتور ذيب عبد الله خطاب  
٢٥- الدكتور محمد عريضة  
دولة رئيس المجلس : السيد بسام  
السيد بسام حدادين : أرجو إضافة اسمي  
دولة رئيس المجلس : الأستاذ حمزة  
السيد حمزة منصور :  
شكراً دولة الرئيس .  
هذه اللجنة لفتت نظر مكتب المجلس  
ومثلي الكتل صبيحة هذا اليوم وجرت عملية  
مراجعة لهذه الاسماء وأرتوي أن يعاد النظر في  
ظل التوازنات التي ينبغي أن تحكم عملنا في  
هذه اللجان ، وأظن أن سعادة الدكتور فوزي  
تجيب مع هذا الطرح الكريم ونتظر أن هذه  
اللجنة كسائر اللجان سقها عشرون ..  
وشكراً .  
دولة رئيس المجلس : العدد كم ؟  
السيد الأمين العام : «٢٦» .  
دولة رئيس المجلس : «٢٦» ، دكتور  
محمد  
الدكتور محمد أبو عليم : أنا أنسحب من  
اللجنة إذا سمحت .

دولة رئيس المجلس  
نريدك في مكان ثاني ، اذا انسحبت نريدك  
في مكان ثاني ، أين تريد دكتور محمد ؟  
الدكتور محمد أبو عليم : ولا محل .  
دولة رئيس المجلس :  
على كل حال احذف الدكتور محمد أبو  
عليم من اللجنة . الدكتور فوزي .  
الدكتور فوزي الطعيمة :  
مبدأ تمثيل أحد التكتلات النيابية بأعداد  
كبيرة في لجنة الشؤون الخارجية مبدأ يمكن أن  
نأخذ به ونراجعها إذا تمت التوزيعات في  
اللجان الأخرى حسب هذا المبدأ . فلو نظرنا  
للجنة المالية لوجدنا أن أحد التكتلات يمثل  
بأعداد كبيرة أيضاً . فأرجو أن نختار أي مبدأ  
نريد أن نلتزم به ... وشكراً .  
دولة رئيس المجلس :  
شكراً ، فيه خمسة أسماء زائدة في هذه  
اللجنة . دكتور بسام .  
الدكتور بسام العموش :  
سيدي أنا أظن أن الطريقة الحالية طريقة  
سليمة والعتب على كل حزب وكل تكتل إذا  
هو أحجم عن الدخول في لجنة من اللجان ،  
والرئاسة فائحة المجال لمن يريد أن يدخل ،  
والمجال مفتوح في اللجنة الخارجية لمن يريد أن  
ينسحب . فالتوازنات راجعة لنا ، بلاش  
نربط حالنا أن الرئاسة تعيد ترتيبها .

هكذا من الله على

دولة رئيس المجلس :

أنا لن أقوم بذلك ، لكن أريد أن أشير...

الدكتور بسام العموش :

أنا ماقلت سيدي أنك أنت تقوم بذلك .

دولة رئيس المجلس :

نعم ، فهمت عليك ، أنا أريد أن أشير الى أن الثلاث لجان التي أقرناها هي متوازنة ، يعني فيها توازن ، لذلك نبقي في لجنة الشؤون الخارجية . فيه ستة أسماء رائدة ، الأخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

نوضح بالنسبة للزميل حدادين اعتقد أنه نقل اسمه للجنة الادارية .

دولة رئيس المجلس : لا ، الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج :

اعتقد أن الاندحام على هذه اللجنة جاء من تفكير خاطيء عند الأخوة الزملاء وهو ظن بعضهم أن هذه اللجنة منها ستكون الوفود والسفريات . وكنت مقررأ في لجنة الشؤون الخارجية في الدورة الماضية وكان دولتكم رئيساً لهذه اللجنة . وأحب أن أؤكد للأخوة الزملاء أن لاعتلاقة للسفريات بلجنة الشؤون الخارجية إطلاقاً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

صحيح ، الدكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله النصور :

«بداية الصوت غير واضح» لما تفضل به الزميل الدكتور محمد الحاج ، وليس صحيحاً أيضاً أن هذه اللجنة تستطيع قبول الحل السلمي أو رفضه . هذه لجنة لا تصدر قرارات ولا بيانات ولا بلاغات ، ولا يصدر إنسان أو مجموعة من الناس أية بيانات إلا بأذن المجلس وإقراره .

لذلك من يظن أن تزامنه على هذه اللجنة يعلي صوته قابلاً أو مدينأ لهذه السياسة أو تلك أيضاً غير مصيب . ولذلك البيانات تكون من المجلس وليس من اللجان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

بدا من الاخوان اعادة النظر في العضوية رجاء وإلا ستصبح لجنة كبيرة جداً ولن تستطيع العمل ، تفضل .

السيد سليمان السعد :

يبدو أن دولة الرئيس لا يعرف اسمي لأني جديد ، اسمي سليمان السعد .

دولة رئيس المجلس : أعرفه والله .

السيد سليمان السعد :

أقترح استعراض لجنة الشؤون الخارجية ، استعراض الأسماء ، فإذا كان هناك مجموعة زائدة عن تكتل ما أرجو أن يطرح عليها ترتيب أوضاعها بحيث يسجلوا خمسة فقط ثم هم أنفسهم يشطبوا ثلاثة آخرين أو أكثر الى غير ذلك ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ سمير

السيد سمير حباشنة :

شكراً دولة الرئيس .

مادام لا يوجد في النظام الداخلي سقف معين للجان ، ويبدو أن هناك حماس للعمل في لجنة الشؤون الخارجية فاقترح للزملاء الأعضاء أن يُسمح بأن تبقى هذه اللجنة من الزملاء الذين أرادوا أن يعملوا بها وهم ٢٥٥ .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو

أنا أقترح أن يشطب اسم كل من ورد اسمه في لجنة أخرى ثم يُعرض على الاخوان من يريد أن ينسحب حتى لا يضيع وقتنا سدى .

دولة رئيس المجلس :

مشطوب سيدي الشيخ ، الدكتور ابراهيم . الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أنا أرى توفيراً للوقت أن يتصل الأخ عطوفة الأمين العام بالأعضاء ومن أراد أن ينسحب ثم يعرض علينا الأمر بعد الاستراحة .

دولة رئيس المجلس : الأخ أحمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أسجل عتبي لأني عضو في جبهة العمل الاسلامي ونائب عن هذا الحزب ، أسجل عتبي على الاخوة في الأحزاب كلهم على أنه

بدأنا نعمل في المجلس من الجلسة الأولى من خلال تكتلات ، أظن أنه في نهاية المطاف إن بدأنا بهذه الروح سيكون هنالك تكتلات في التصويت على مشاريع القوانين وعلى أي أمر يطرح في داخل المجلس .

أظن أنه هناك قواسم مشتركة بيننا في الاحزاب نعم ، لكن بالتالي نحن نواب للأردن ونواب للأمة . فأرجو من الأخوة في الأحزاب وأتوجه خاصة الى اخواني في جبهة العمل الاسلامي وغيرهم من أمناء عامين الأحزاب أن لا ينظر الى هذا الأمر بهذه الحساسية . يعني هناك تركيز وكأن الأمر يشير بأن هناك تكتلات مسبقة في كل قرار سيصدر في قابل الأيام .

أناشد إخواني جميعاً أن ننظر الى الأردن كأردن وأن لا ننظر لأحزابنا قبل الأردن ، الأردن فوق مصالح الأحزاب أولاً ثم يأتي بعد ذلك التوازنات من خلال الأحزاب ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة المقارنة بين لجنة الشؤون الخارجية واللجنة المالية التي أوردتها سعادة الدكتور فوزي غير قائمة ، اللجنة المالية ليس فيها مشكلة بل مرحب بأي عضوية تضاف الى هذه اللجنة ، لكن المشكلة في لجنة الشؤون الخارجية التي ارتفع سقفها وكانت من اللجان التي يعاني من عدم إكتمال نصابها .



أظن التصنيف معروف لمثلي الكتل ، أظن إحدى الكتل منها نهاية أعضاء في هذه اللجنة . أتمنى على هذه الكتلة الكريمة أن تعيننا في عملية التوازن ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام  
الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقترح بدل أن يطول الجدل في هذه القضية أن نحسم خارج المجلس بالعودة مرة أخرى إلى الأسلوب الذي اتفق فيه على الثلاث اللجان الأخرى ، وبالتالي نختم وقت هذا المجلس الكريم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عارف  
الدكتور عارف البطاينة :

قلت في بداية النقاش ، نقاش هذا الموضوع ، أنك تفضل أن يكون عشرين عضو لكل لجنة حتى تشمل جميع أعضاء مجلس النواب . فيه بعض اللجان ضمت عشرة أو أربعة عشر عضواً ، أنا لا أرى مانع من أن تبقى كما هي ، كما اقترح الزميل سمير حباشنة ، وبهذا نكون قد ضمم جميع مجلس النواب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً . الأخ مفلح  
السيد مفلح الرحيمي :

بما أن النظام لا يمنع ذلك فأنا إثني على اقتراح الزميل سمير حباشنة والدكتور عارف البطاينة وتبقى اللجنة كما هي .

دولة رئيس المجلس : الأخ جميل .  
السيد جميل الحشوش :  
انني أرى في هذا المجلس المقرر أن كل نقطة تبحث تأخذ الوقت الكثير ، بما أننا انتخبنا من الشعب ونريد أن نضحي للشعب يجب أن نضحي بكل شيء في هذا المجلس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور نزيه  
الدكتور نزيه عمارين

مادام هناك اتفاق مسبق على أن يكون السقف الأعلى لهذه اللجان عشرين ولا يوجد نية لانسحابات من اللجنة الخارجية ، فأني اقترح أن يتم التصويت على اللجنة الخارجية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يعني إذا ظل الاختلاف مافيه إلا أن ننتخبها انتخاب ، الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :  
شكراً دولة الرئيس .

اختصاراً للنقاش أمامنا أحد حلين ، أما أن نخترق قاعدة سقف اللجنة عشرين والمجلس سيد نفسه يستطيع أن يخترق هذه القاعدة ويصوت أن تبقى اللجنة « ٢٥ » . وأمامنا طريق آخر أن ننتخب بطريق الاقتراع السري ونصوت على عشرين واحد إذا اتفق المجلس الكريم على أنه لا يجب أن يتجاوز عدد اللجنة عشرين عضواً .

اللجنة ... شكراً سيدي .  
دولة رئيس المجلس : الأخ سعد .  
السيد سعد هائل السرور :  
شكراً دولة الرئيس .

لقد سجلت كعضو في هذه اللجنة برغم معرفتي المسبقة بأن هذه اللجنة لن يكون أعضاؤها متخصصين في توزيع السفرات ، وبرغم أيضاً معرفتي المسبقة بأن هذه اللجنة لن تكون لجنة توزيع بيانات لغايات الحل السلمي ، ولا أعتقد أن هناك عضو في هذا البرلمان بهذه البساطة من التفكير . ومع هذا لتسهيل عمل المجلس فأني أُرغب في ترك هذه اللجنة وأن أكون في اللجنة المالية إذا كان هناك موقعاً في اللجنة المالية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :  
ماثي ، الدكتور محمد .

الدكتور محمد أبو عليم :

دولة الرئيس انني أقترح على زملائي من الدورة السابقة من جربوا هذه اللجنة أن ينسحبوا منها فيبقى العدد عشرين إقتداءً بي وبالأخ سعد السرور ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : الأخ محمد داودية .

السيد محمد داودية :

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة لازم لما نضع أساس نحتمة ونمشي عليه ، ولا يجوز كلما تعثرنا أمام

بدل أن نطيل الكلام ونقصه ، هذين اقتراحين عديدين نصوت عليهم دولة الرئيس وننتهي ، أنا أطرح اقتراح اقفال باب النقاش في هذا الموضوع والتصويت على المقترحين اللذين ذكرناهما ... وشكراً .

اصوات : ننتي على ذلك .  
دولة رئيس المجلس :

هناك تلبية على هذا الاقتراح ، هل تؤيدون وقف باب النقاش في هذا الأمر ؟ موافقة

هناك اقتراح بأن نلتزم بالعشرين عضو في هذه اللجنة وكل لجنة أخرى ، هل توافقون على ذلك ؟ تعد الأصوات بعباد الاقتراح بالالتزام بسقف عشرين ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح بإبقاء السقف عشرين ، فيبقى العدد كما ورد . الأخ جمال .

السيد جمال الصرايرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، أولاً حضرتك ذكرت بأنك تريد ، والمجلس وافق ، على أساس السقف عشرين . وبدأنا باللجان ، بدأنا باللجنة الأولى والثانية والثالثة ، الآن عندما تعثرنا في اللجنة الرابعة ، وأنا هنا أرد اتهام الأخ محمد الحاج بأن هناك بعض الأسماء يريدون السفر . لا سيدي السبب أن هناك اتجاه دفع ببعض الأعضاء لأجل رئاسة المجلس ، هذا هو السبب .

لذلك سيدي الرئيس إما أن يُقبل بمبدأ العشرين وإما أن نصوت على أعضاء

مشكلة نخرق الأساس الي اتفقنا عليه .  
ولذلك احتراماً للتقاليد إذا اتفقنا على عشرين  
أن تبقى هذه القاعدة ، والا من الأصل ما  
نضع قواعد حتى ما تصير جلسات المجلس  
دق الماء في الإناء وباستمرار عك بدون  
نتيجة ... شكراً .

دولة رئيس المجلس :

أنا لازلت أطلب من الأخوة بعض  
الانسحابات حتى نصبح عشرين ، وجاء ،  
الأخ جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا :

انسحب من هذه اللجنة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

بارك الله فيك ، الدكتور مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات :

دولة الرئيس تحدثت قبل قليل وتجاوزت  
النظام الداخلي من أجل الجانب المعنوي ، أنا  
لا أرى ضرراً في أن تكون هذه اللجنة مفتوحة  
لأنه في الفترة القادمة هذه اللجان سوف  
تتلاشى وتستقر على أوضاع غير الأوضاع  
الموجودة حالياً ، فتركوا الأمور طالما لا  
يوجد نص .

وأرجو أن لا تدخل في هذه المتاعمة لأن  
الفترة القادمة ، فترة العمل ، سوف تستقر  
اللجان على الذين يعملون في اللجان بشكل  
دقيق . فأرجو أن تترك هذه اللجان مفتوحة  
بدون سقف ، لأنك لا تستطيع أن تضع  
حدود لها ... شكراً .

دولة رئيس المجلس :

دكتور مصطفى متى تجاوزت أنا على النظام  
الداخلي ؟

الدكتور مصطفى شنيكات : في لجنة  
الطعون .

دولة رئيس المجلس :

نحن نتكلم عن لجنة الشؤون الخارجية ،  
في لجنة الشؤون لم نقرر شيء .

الدكتور مصطفى شنيكات :

تأسيساً على لجنة الطعون طالما لم يلتزم  
بالنظام الداخلي وركزت الجانب المعنوي عليها  
فأرجو أن تترك .

دولة رئيس المجلس :

لا ، مش هيك . السيد طه الهياينة  
انسحب من اللجنة ، كم بقي ؟ السيدة  
توجان .

السيدة توجان فيصل :

اعتقد أن الإصرار على الانسحابات  
ستؤدي لانسحاب الأفضل ، لأن الأفضل لا  
يريد هذا النوع من التزاحم ، دخل لأن يخدم  
فهو يخرج أولاً وينسحب .

أنا أرى طالما هذا الحق لكل نائب أن  
يدخل في إحدى اللجان والحق يتضمن أن  
يختار اللجنة التي يريد ، فإذا اختار اللجنة  
الخارجية ليبقى فيها مع تجاوز هذا السقف  
العرفي البسيط الذي أرسيناه ، لأنه لاحقاً  
عندما لا يكتمل النصاب نستطيع أن نسمع

شكوى من الذين يحضرون الاجتماعات ثم لا  
يكتمل النصاب لأن غيرهم لا يحضر .  
فتلقائياً إما أن ينسحب من دخل لا ليخدم  
إنما ليتواجد ، أما الآن إصرارنا الذي  
سينسحب هو الذي دخل ليخدم لأنه يتجمل .

دولة رئيس المجلس :

السيد الأمين العام كم صار العدد ؟

السيد الأمين العام : «٢٢»

دولة رئيس المجلس :

العدد «٢٢» ، دكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام :

حقيقة إشارة لما تفضل فيه الشيخ عبد  
الرحيم يفضل أولاً التخصصية من أجل  
العطاء ، وحقيقة عندما دونت اسمي في هذه  
اللجنة كان أيماناً مني بأن أعطي كل ما عندي  
في هذه اللجنة وليس كما وجهت بعض  
الاشارات أو التلميحات .

وبالرغم من أن تخصصي في هذا المجال  
وإذا ارتأى المجلس حلاً للخلاف فيمكنني أن  
انسحب .

دولة رئيس المجلس : الأخ فواز

السيد فواز الزعبي :

الحقيقة دولة الرئيس اني ارتأيت نفسي في  
هذه اللجنة كوني أقع على مركز حدود في  
الشمال لاستقبال الوفود الخارجية ، وليس  
البحث عن المياومات وتذكرة السفر للخروج  
من هذه البلد . وكوني أخدم هذه الأمة

وسأبقى أخدم هذه الأمة في دائرتي الانتخابية  
في ظل القائد الأول جلالة الملك حسين المعظم  
... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يعني بذلك  
تنسحب ؟

السيد فواز الزعبي :

لا ، ثابت من أجل استقبال الوفود  
الخارجية .

دولة رئيس المجلس :

لا نريدك من أجل هذا فقط أخ فواز ،  
مهمتك أكبر

السيد فواز الزعبي :

وضعت نفسي من أجل هذا .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كان يودي لو حصل نوع من تثبيت  
التعارف في هذا المجلس على أساس صعيد  
الكتل السياسية ، حتى لو أردنا أن نوزع أي  
لجنة أو أي شيء يكون فيه أربع كتل أو خمس  
كتل حتى نعرف الأمور على حقيقتها .

ثانياً ، أحد الأخوة تحدث انه كأحزاب  
مفروض نخرج من القوقعة الحزبية وأنا  
للأردن ، أنا أعتبر هذا نوع من الطموحات  
ولكن في واقع الأمر أننا نتعامل بطريقة حزبية  
عقلانية ومنطقية .

النقطة التي ذكرتها النائب توجان فيصل الذين يترجون من اللجان هم الأفضل ليس بالضرورة الحقيقة ، مع أنني أشكرهم على اتاحة المجال لغيرهم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

أرجو أن لا نجاب بعضنا في الكلام ، نحن في هدف موضوع الأسماء والتسمية . فإذا زميل تكلم بشيء نضيق وقتنا إذا أجنبناه ويصير كل واحد يده يجاب الآخر ويضيق الهدف .

الشيخ عبد الباقي وبعد ذلك سأصوت على الاثنين وعشرين .

السيد عبد الباقي جمو :

السقف وضع بقرار من مجلس النواب لا ينص من القانون أو النظام ، ولذلك أرى أن يعرض هذا الأمر على هذا المجلس ويصوت على أن يبقى العدد كما هو في لجنة الشؤون الخارجية ، ويبقى العدد بدون انسحابات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

العدد ٢٢٢ ، هل توافقون على ٢٢٢ ؟ تعد الأصوات

السيد الأمين العام : ٤٥٥ من ٧٧٢ .

دولة رئيس المجلس :

٤٥٥ من ٧٧٢ وتبقى اللجنة مكونة من ٢٢٢ . والآن نرفع الجلسة للنصف ساعة ، قبل ذلك الأخ محمد داردية فيه شيء مختلف ؟

السيد محمد داودية :

يعني ما الفرق بين ٢٢٠ و ٢٥٠ ؟ إذن يضموا الأخوان التي انسحبوا ، مادام كسر السقف فلنظل مكسور .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة فقط . - وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

الآن نستئناف الجلسة ، زملائي إذا سمحتموا نريد أن نعود الى الموضوع المؤجل لكي نثبت به السرعة الممكنة ، وهو موضوع لجان الطعون .

إذا سمحتموا أن أقول أنه بعد مشاورات وفي ضوء الحديث الذي تم في هذا المجلس سأسمي ست لجان كل لجنة بخمس أعضاء ، يعني ثلاثين نائب . وأريد أن أسمى الأسماء وأعتقد أنه روعي فيها ماذكر من قبل الأخوة الزملاء في موضوع المناطق وموضوع التوازن .

بعد أن نرى الأخ طلال ماذا يريد بعد ذلك سوف أقرأ عليكم لجان بأسمائها تقيمونها وترون ما هو مناسب في هذا الأمر . الأخ طلال .

السيد طلال عبيدات :

لا أعرف دولة الرئيس بالنسبة للجان هل

فأرجو من دولة الرئيس أن يجعل الخيار للمجلس دون أن يسمى ابتداءً هذه اللجنة ، لأننا تنقيد بمنطوق ومفهوم المادة ٢٧ .

دولة رئيس المجلس :

أنا بصدي أقترح في ضوء الكلام ولن أقرر في ذلك ، أنتم ستقررون ولكم الحق ، الأخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي ، فيها ذهب اليه فضيلة الشيخ الكونحي ، أي طرف يسمى القرار للمجلس والمادة لم تتحدث الا عن أن المجلس صاحب القرار ، أما من يسمى أي عضو من أعضاء المجلس ، والرئيس عضو ، وتمت مداوات حول هذا الأمر ، فالتسمية ليست إلزاماً لأحد ... شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان خلونا بالموضوع ، والله مافيه داعي لطول الحكي . أخ جمال .

السيد جمال الصرايرة :

دولة الرئيس لو سمحت تقرأ الأسماء الآن ونصوت عليها لجنة لجنة ، نريد أن نخرج من هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس :

وهو كذلك ، اللجنة الأولى ، مع حفظ الالفاظ

١ - محمد اللويب

٢ - أحمد القضاة

سيكون لها اتصال خارج المجلس أو داخله ؟ فإذا كان لها اتصالات خارج المجلس تعرف آراء الناس التي إطلعوا على النتائج أو أعضاء لجان الفرز . فلا بد أن يكون النائب من منطقة قريبة ، ومثال على ذلك اريد ، مطعون في كل نواب اريد والكرك ، فإذا وضعتني عن اريد ممكن أفيد خارج الجلسة ، خارج القبة ، أما إذا وضعتني في عمان قد لا أوفق لأنني لا أعرف الناس في لجان الفرز ولا أعرف الناس التي قدموا الطعون .. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

أخي طلال لا أستطيع أن أدخل في تفاصيل عمل لجان الطعون الآن ، هي ستحدد مجال عملها وطريقة عملها ، وسنحاول عندما تتم موافقة المجلس أن التقي بهذه اللجان لكي تحدد طريقة عمل وأسلوب عمل موحد ، وليس كل لجنة تختار ما تريد . ربما يجب أن يكون هناك توحيد في طريقة العمل وليس في أشياء أخرى . دكتور أحمد ، تفضل

الدكتور أحمد الكونحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كما يبدو لي من منطوق المادة ٢٧ ومفهومها أن المجلس صاحب الصلاحية ابتداءً وانتهاءً في تسمية اللجنة دون أن تتقدم الرئاسة الجليلة باسم هذه اللجنة ، وهو الذي يحدد السقف وهو الذي يختار الأعضاء .



٣ - فوزي الطعيمة  
٤ - ابراهيم زيد الكيلاني  
٥ - محمد عودة نجادات

دولة رئيس المجلس :

اللجنة الأولى موافق عليها كما قرأت ،

اللجنة الثانية

١ - عبد النعم أبو زنت

٢ - ابراهيم سارة

٣ - سمير قعوار

٤ - عبد الباقي جو

٥ - سالم الزوايدة .

تفضل شيخ أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة دولة الرئيس هذا الأسلوب بهذه الطريقة لم يتبع في اللجان الدائمة ، نفس الأسلوب كان جيداً وممتازاً . نصوت على اللجان لجنة لجنة ثم نقول للأخوة الزملاء سجلوا أسماءكم في هذه اللجان ، أما بهذه الطريقة من سجل هذه القائمة ؟ ومن الذي أعطى الأسماء ؟ ومن ومن ؟ لا يجوز ، أنت محرم ثمانين نائباً من الرغبة وحرية الاختيار . أما هكذا قد تكون كتلة أو قد يكون فرد أو مجموعة قالت هذا القول فهي ليست لها ولاية على الشاين نائباً .

الطريقة كما اتبعنا في اللجان الدائمة نصوت على اللجان لجنة لجنة ، ثم بعد ذلك نقول للاخوان سجلوا في هذه اللجان . وإذا رأينا

٣ - فوزي الطعيمة

٤ - ابراهيم زيد الكيلاني

٥ - محمد عودة نجادات

مستكون متوازنة يا شيخ حمزة ، أخ خليل .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس ، أرجو أن لا تنسى أنني قد رشحت نفسي لأحدى هذه اللجان ... شكرأ .

دولة رئيس المجلس :

أستاذ خليل الاخوان رأوا من المناسب بأن نسمي على أسلوب معين ، لدينا ثلاثين إسماً فقط الي يدهم يترشحوا ، لذلك ليس هناك استثناء لأحد . ما سنفعله هو موضوع إحترازي فقط أخي الكريم ، هذا لا يؤثر على أيأ كان ، أرجو أن نسير حتى ننهي هذا الموضوع .

نصرت على اللجنة الأولى ؟ . موافقين عليها كما وردت ؟ موافقة . تفضل أستاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر :

أرى أن تقرأ أسماء اللجان كلها لنرى التوازن فيها جميعاً قبل أن نقرر لجنة لجنة .

اصوات : نثي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ سعد

السيد سعد هایل السورور :

سيدي ، حقيقة لا يجوز الاقتراح أثناء

رفع الجلسة لمدة نصف ساعة فيه متسع لمثل هذا اللقاء الذي يريحنا من كثير من النقاشات التي تجري الآن .

أما وقد رتبنا الأمور مع حسن الظن والاحترام للجميع في غياب ممثلي اللجان فأنتي أرى على الأقل أن تبسط أمامنا جميع الأسماء المرشحة لهذه اللجان ، وفي ضوء نظرة كلية شاملة متوازنة يتم تصويتنا على اللجان ... وشكرأ .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان لن يتغير شيء ، اللجنة الثانية سمعتم بالأسماء ، هل توافقون على ذلك أم هناك تعديل ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

اللجنة الثالثة : -

١ - حمزة منصور

٢ - مفلح اللوزي

٣ - فياض جرار

٤ - محمد داويدة

٥ - محمد عضوب الزين

هل هناك آراء ؟ إذن ، هل هناك موافقة ؟ شكرأ .

اللجنة الرابعة : -

١ - ذبيب خطاب

٢ - توجان فيصل

٣ - ابراهيم شحلة

٤ - عبد الكريم الدغمي

٥ - جمال الحريشا

أن نختار سقفاً عشرة مثلاً أو ثمانية أي سقف محدد ، نتفق عليه في هذه الجلسة ونوفر الوقت والجهد ونحترم رغبة الأعضاء الشاينين . أما بهذه الطريقة فاسمح لي بإدولة الرئيس ...

دولة رئيس المجلس :

شيخ أحمد أرجوك ، نحن قررنا بإنشاء ست لجان وصوتنا عليها وأن يكون هناك خمس أعضاء في كل لجنة وصوتنا على ذلك . في اللجان الدائمة صوتنا لجنة لجنة ، قرأنا أسماء أعضاء اللجنة وصوتنا على كل واحدة ، ونحن نفعل نفس الشيء . هنا قرار بذلك ونحن نطبق القرار ، الدكتور عبد الله

الدكتور عبد الله النصور :

سيدي الرئيس أنا طلبت الكلمة قبل أن تبدي ملحوظتك الصحيحة ، قرأت اللجنة المالية وسمي اسمي واسم معالي الدكتور العكايلة وجري حديث ثم جرى تصويت ، ثم بدأنا بالثانية فالثالثة وأخيراً توقفنا عند الخارجية . ويجب أن نتبع نفس الأسلوب ونكيل بنفس المعيار في كل اللجان في كل الأيام .

ولذلك أرى السير بالتصويت على اللجان كما فعلت دولتك لجنة لجنة ... وشكرأ .

دولة رئيس المجلس : الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

الحقيقة اللجان استعين في تشكيلها بلقاء مع ممثلي اللجان وكنت أتمنى وكنت أتوقع أن

هكذا من الأسهل

هل هناك آراء ؟ ، مرافقة ؟ مرافقة ، جيد، نفضل .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

من الواضح أنك تصر على التمسك بالرأي الأول ، والمادة «٧١» من الدستور تنص على ذلك ، وهذا خرق واضح . نحن نصر على إشراك كافة أعضاء المجلس في مناقشة قضايا الطعون ، ولا يوجد شخص هنا متقصصة عضويته في هذا البرلمان .

أنت تصر على التمسك بموقفك الأول ، فما الفائدة من النقاش إذن ؟ علينا أن نشرك الجميع وأصر على ذلك ، لا يوجد أحد لا يثق له أن يشارك في التحقق من قضايا الطعون .

أنا أنشبت هذا الموقف واعتقد أن هذه سابقة خطيرة في هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الحافظ المشاركون في هذه اللجان سيكون عددهم ثلاثين ، يعني فيه آخرين لن يشاركوا ، لماذا تعتبر أنه فيه استثناء معين ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

أقترح يا سيدي أن يكون «١٥» عضو من الطعون يتم للنظر في قضايا في دوائر أخرى .

دولة رئيس المجلس :

هذا الكلام المجلس لم يقله يا دكتور .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

ما صوتنا عليه ، حتى لا يجوز التصويت على هذه القضية . المادة «٧١» من الدستور واضحة ، والمادة «١٥» من النظام الداخلي واضحة . حتى مبدأ التصويت مرفوض على هذه القضية ، لا يجوز التصويت ، التمسك بها خطأ .

دولة رئيس المجلس :

يا أخ عبد الحافظ المادة «٧١» لا علاقة لها بهذا الأمر ، المادة «٧١» تقول «لمجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ولكل ناخب أن يقدم الى مكاتبية المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب في دائرته طعناً يبين فيه الأسباب القانونية لعدم صحة نيابة الطعون فيه ، ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس» . ما لها علاقة بالذي تفضل فيه .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

دولة الرئيس ، المجلس هو الذي ينظر في هذه القضية ، أي مجلس ؟ المجلس الموجود في هذه القاعة ، لا يوجد أشخاص لهم حق وأشخاص ليس لهم حق ، فهذا حق للجميع يا سيدي .

دولة رئيس المجلس :

طبعاً نحن لم نحرّم أحد .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

إذن أرجو أن لا يستثنى أحد من هذه اللجان .

دولة رئيس المجلس :

نحن لم نستثنى أحد ، فيه ترشيحات وماشين فيها .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

أنا أصر على أن يدخل من النواب المطعون في صحة نيابته .

دولة رئيس المجلس : الأخ طلال .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للجان أنا لا أعتقد أنه فيه ضرورة لكثرة العدد لأن هناك قياس ، هيئات التحقيق عادة تكون بين ثلاثة أو أربعة أشخاص ، المجالس العسكرية والمحاكم المدنية لا تتجاوز أربعة أشخاص .. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : عفواً ، الأخ جمال

السيد جمال الصرايرة :

المجلس يبقى هو صاحب الصلاحية في المستقبل ، اللجان عندما تنهي ، كل لجنة ، يعود التقرير بكامله الى المجلس والمجلس يناقش التقرير ، فأما يقر الطعن أو يرفضه . ويحق لكل عضو في تلك الجلسة أن يدلي بدلوه ... وشكراً سيدي

دولة رئيس المجلس : أخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أثني على ما قاله الزميل الدكتور عبد

الحافظ لأنه يبدو أن الرئاسة مصرّة على موقف مخالف للنظام الداخلي . وذكرنا فيه الدكتور عبد الحافظ لما قال أنه يمكن لأي واحد أن يطعن في صحة نيابة النائبين ، موجودة في الدستور ، لأي ناخب الطعن في صحة نيابة النائبين نائب .

الأخ خليل حدادين يرشح نفسه للعضوية وأنت تمنعه أن يدخل في اللجنة ، إذن هذه مصادرة لحق النائب المنتخب والذي لا يزال نائب وأقسم القسم على أنه نائب ، ما بُت في صحة نيابته ، لذلك أنا أصر أيضاً مع الأخ عبد الحافظ أن أدخل في إحدى هذه اللجان ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

دولة الرئيس ، الطريقة التي سرت فيها قانونية ودستورية وهي أبعد عن الشبهة ووافق عليها المجلس ، وإذا أردت أن تصوت عليها تصوت عليها ونهي النقاش .

دولة رئيس المجلس :

قررنا فيها وماشي الموضوع ، طبعاً للجميع الحق في إبداء الآراء لكن المجلس موافق على هذه الأمور ، وهذه ليست طعنأً بأحد ، هذا إجراء إحترازي لنا الحق به لأن النظام الداخلي يتكلم عن مثل هذه الأمور ، صوتنا عليها يا أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدهمي

بالنسبة للجنة يعني فيها محامين اثنين ، لو

هكذا من الأشهر

تخلوا واحد في لجنة واحد في لجنة ثانية للاستفادة من خبراتهم .

دولة رئيس المجلس :

لنا سبب في هذا الموضوع ، اللجنة الخامسة : -

١ - حماد أبو جاموس

٢ - محمد عويضة

٣ - فرح الرضي

٤ - مصطفى شنيكات

٥ - عبد الله اخوارشيدة .

نفضل دكتور أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

مرة أخرى دولة الرئيس ما هي الأسس الموضوعية ؟ ما هو المعلوم من المجهول ؟ لجنة أول ، لجنة ثانية ، كلها مجاهيل . نحن نراعي الاختصاص ، نحن نراعي الرغبة .

أين الاختصاص ؟ أين الرغبة ؟ أين الأسس الموضوعية ؟ ثم نبدأ بالتفصيل . هل نكتب موضوع انشاء ثم نضع العنوان ؟

نضع العنوان ثم نكتب موضوع الانشاء .

مجاهيل في مجاهيل يا دولة الرئيس ، أرجو إعتداد معايير موضوعية تحقق الاختصاص والرغبة أو التكتلات الموجودة في المجلس ورغبة المستقلين .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية :

سيدي الرئيس ، من المفيد أيضاً أن نعود للتقاليد وأن نتكسر تقاليد جرت لقاءات مبكرة في صباح هذا اليوم للفصل في هذه المسائل ومن ضمنها اللجان الدائمة ، وكان فيه ممثلين عن الكتل وصرف وقت طويل جداً وجرى أو تواضع المجتمعون على اتفاقات .

ليس ذنبنا إذا ممثلي كتلة ما لم يبلغوا أعضاء هذه الكتلة في ما جرى ، والأصل أن ممثل الكتلة الذي يتفق مع أعضاء الكتل الأخرى ومع الرئاسة أو المكتب الدائم أن يبلغ وأن يكون غولاً وأن يكون قراره قاطعاً .

ولذلك ما نعود لمناقشته في هذه اللحظات قد جرى الاتفاق ، ولا يجب أن نصرف وقت خارج الجلسات وداخل الجلسات ثم نناقش على قاعدة ، مرة أخرى أقول ، دق الماء في الاناء .

إما أن يكون هؤلاء الناس غولين ويسري اتفاقهم بغض النظر عما فيه من إمكانيات وما فيه من سلبات على الجميع ، أو لا نلجأ إلى هذه الصيغة إطلاقاً . . . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعمية :

لأحاجة لنا بأن نعود إلى إجراءات أقرها المجلس وصوت عليها ، هذا أولاً .

ثانياً ، هذه الأسماء معروضة على المجلس الكريم ، من يرغب بالانسحاب من أي لجنة

النظرة الكلية . إنها إذا انتهينا من اللجان وبعد ذلك وجد ، حتى الذين ليس فيهم طعون ، وجدوا أنفسهم خارج هذه الاسماء ولمم الرغبة ، مع أنني أنا أضم صوتي إلى الأخوة الذين يقولون بضرورة عدم اعتياد قائمة الثلاثة وأربعين ، أن يكون الحق للجميع باستثناء المطعون فيه في دائرته . لأنه حتى الأشخاص الآخرين إذا أردنا أن نتكلم في الشبهات الحقيقة هنا ينسحب على الجميع .

أنا أتمنى أن تكون الموافقة مبدئية ثم النظرة الكلية في الأخير .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمحتم نصوت على اللجنة الخامسة كما قرأت ، لم يدخل أحد أي تعديلات . من يوافق على ذلك ؟ نقرأها مرة أخرى .

١ - حماد أبو جاموس

٢ - محمد عويضة

٣ - فرح الرضي

٤ - مصطفى شنيكات

٥ - عبد الله اخوارشيدة

من يوافق ؟ موافقة ، شكراً ، اللجنة السادسة

١ - عبد العزيز جبر

٢ - طلال عبيدات

٣ - راتب السعد

٤ - محمد أبو عليم

٥ - سعد السرور

فليعبر عن رغبته ، ومن يرغب أن يضاف اسمه ليسجل اسمه ولينظر المجلس في نهاية المطاف عندما تنتهي من اللجان الست .

دولة رئيس المجلس :

دكتور فوزي عندما تنتهي من التصويت على اللجان الست نعود إلى النقطة التي ذكرتها ، أخ خليل

السيد خليل حدادين :

سيدي الرئيس ، نسمع أن هناك كتل اجتمعت ، ممثلين عن كتل اجتمعوا ، من مثلي ؟ في أي كتلة أنا ؟ أنا لست في إحدى هذه الكتل فلم يمثلني أحد . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عفواً لا تسألني ، لا أعرف ، هذا موضوع لا علاقة لي به ، أسأل الكتل ، نقطة نظام الأخ محمد ذويب .

السيد محمد الذويب :

أرجو أن تنقيد بنص المادة «٥٨» ، «لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥٣)» .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام آخر المتحدثين

الدكتور بسام العموش :

ياسيدي أنا أتمنى على دولة الرئيس وعلى الأخوة الكرام أن نعتبر أن هذه موافقة مبدئية ، بعد أن تنتهي يمكن أن يعاد النظر في



هل من آراء ؟ موافقة ؟ موافقة .

شكراً لكم ونقر هذه اللجان وتجتمع في وقت قريب وسألتقي بها حتى نتباحث في موضوع عملها ، وستحال إليها الأوراق . . . . .

يبقى البند الأخير ، تفضل السيد الأمين العام

السيد الأمين العام :

هـ - أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملاً بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي والتي تنص :

المادة - ٢٧ - :

للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة إليها .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمح لي الاخوان ملاحظة وبعد ذلك نناقش الموضوع ، أريد الى أن أشير الى أن المجلس الماضي كان مؤلف فيه ثمانية لجان مؤقتة غير دائمة ، أقرأها عليكم ، لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين ، اللجنة الزراعية ، اللجنة الصحية ، لجنة التربية والتعليم ، لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، لجنة الريف والبادية ، لجنة الطاقة والمياه ، وأخيراً لجنة التحقيقات النيابية .

بعض هذه اللجان ، يا اخوان وللأخوة

الذين يشاركون في هذا المجلس للمرة الأولى ، بعض هذه اللجان لم تجتمع ولم تحدد مهامها ولم تقدم أي شيء . فلأئنا نريد أن نقوم بالواجب الموكول لنا ، ولأئنا وعدنا أنفسنا أن نفعل عمل المجلس وعمل اللجان فأرجو أن لا تتدافع تجاه إنشاء لجان مؤقتة إلا إذا تأكدنا أنه ستكون فاعلة وإذا كان هناك حاجة لها .

لذلك هذا الأمر مطروح أمامكم ، هذه هي اللجان السابقة ولنا مضطرين للتقيد بها كما كان ، إنها الأمر متروك للمجلس . شيخ أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

أقترح دولة الرئيس إنشاء لجنة الأمن الدفاع ، لأن الأمن والدفاع لا بد له من جهة مؤسسية ترعى شؤونه وتقدم التوجيهات والأرشادات ، وتحقق تسديد المسيرة في هذا الجهاز الهام والذي لا يشكل بها لا يقل عن ٣٠٪ من قطاع العاملين في جسم الدولة . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ

الدكتور عبد الحافظ الشخاينة :

أطلب إضافة لجنة الفقر والبطالة لما لهذه اللجنة من الأهمية وسأبدي في حينه الأسباب الدافعة لتشكيل مثل هذه اللجنة لما لها من أهمية كبرى .

دولة رئيس المجلس : الأخ بسام خدادين

السيد بسام خدادين :

أقترح تشكيل لجنة الثقافة والشباب .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعمية :

دولة الرئيس ، أقترح أن يضاف الى لجنة الصحة «البيئة» وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الخريشا

السيد جمال الخريشا :

سيدي الرئيس ، بخصوص اقتراح الأخ إنشاء لجنة الأمن والدفاع ، أذكر أنه في المجلس السابق بأن هنالك بعدم إيجاد هذه اللجنة لأكثر من سبب ، وكان هناك إقرار بأغلبية ساحقة في المجلس السابق . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، السيد علي أبو الراغب

السيد علي أبو الراغب :

شكراً دولة الرئيس .

الواقع أن هذا العدد الكبير من اللجان يحتاج الى وقت وجهد كبير لا نجاح أي عمل من هذه اللجان ، أقترح أن يسمح لعدد من اللجان يتم الاتفاق عليها بين النواب ويأتي مثلاً عشرين توقيع من عشرين نائب للجنة معينة شاملة الأسباب الموجبة لأحداث مثل هذه اللجنة .

الآن صاروا حوالي عشر لجان وإذا سمينا أعضاء في العشر لجان لن يكون هناك لجنة واحدة فاعلة ، فأرجو أن يؤخذ باقتراحي أن يأخذ أي اقتراح بلجنة عشرين توقيع من الأسباب الموجبة ، ونعود الى المجلس في جلسة قادمة ونقر هذه اللجان . . . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج :

أقترح تشكيل لجنة تحمل اسم لجنة الاعلام والتوجيه الوطني

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأخ عمود هويل

السيد محمود هويل :

شكراً دولة الرئيس .

سيدي الرئيس أرجو أن لا تقبل أي لجنة مؤقتة من قبل المجلس الكريم الآن إلا بعد أن يعد العضو المقترح المهام الموكولة لأي لجنة مؤقتة الا اللجان الواردة في النظام الداخلي . وسيصار في المستقبل الى إحداث أي لجنة ضرورية يراها المجلس الكريم . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك . السيد حاتم

السيد حاتم الغزاوي :

أقترح أن تعتمد اللجنة الزراعية لجنة دائمة في هذا المجلس نظراً لأهميتها .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، السيد حماد أبو جاموس

السيد حماد أبو جاموس :

دولة الرئيس ، أنا أثنى على الكلام الذي تفضل فيه الأخ علي أبو الراغب ، وهو إذا كان هناك من حاجة إلى لجان فليقدمها من يرغب الاشتراك في هذه اللجان ويقدم دراسة وافية والأسباب الموجبة ومطلقاً هذه الدراسة ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

شكراً دولة الرئيس .

أرجو من الأخوان العوده إلى المادة «٢٦» فكل مهام المجلس موزعة على اللجان الأربعة . أما اللجان المؤقتة فهي لموضوع بعينه وموقت لا يمتثل الديمومة .

وما دمنا في مجال تعديل النظام الداخلي فنستدخل فيه لجاناً نعتبرها دائمة ، أما في هذه المرحلة سيدي الرئيس فلا جدوى من ذكر أساء للجان . واقترح تأجيل تشكيل أي لجنة مؤقتة إلى أن يتقدم المقترحون بمهام تلك اللجنة ويبيان مدى تعارض تلك اللجان مع مهام اللجان الدائمة خاصة وأنها في المجلس السابق قد تعرضنا لكثير من الاختلاف فيما لو جاء قانون التربية والتعليم ، النظام الداخلي يحير حسناً على إحالة اللجنة القانونية ، ومع ذلك لدينا لجنة للتربية والتعليم ، فكنا نضطر

إلى جمع اللجنتين وعندها يصبح نصف أعضاء المجلس أعضاء في تلك اللجنة .

اقترح مرة أخرى يا سيدي أن لا تشكل أي لجنة مؤقتة في هذه الجلسة ، وأن يطلب من كل زميل يريد تشكيل لجنة أن يتقدم بشرح وافٍ لمهامها . فيقرر المجلس قبول اللجنة وقبول مهامها ثم ينظر في تشكيلها ، أما قبل ذلك فهي إضاعة لوقت المجلس ، أتمنى أن نتجاوز عنها - وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد : شكراً دولة الرئيس

أولاً : - أعتقد أن هذه اللجان هي في غاية الأهمية ، والتجارب السابقة للمجلس ما ينبغي أن نعمل وأن نبدأ من جديد ، بل هناك تجربة في لجان فاعلة ، عندما نقول مثلاً اللجنة الزراعية أو لجنة فلسطين أو لجنة التربية والتعليم ، فهذه قضايا ملحة للبلد ولا بد أن تكون لجان برلمانية متخصصة في هذه المجالات .

أيضاً في موضوع الاعلام والتوجيه الوطني وهو قضية في غاية الأهمية ، ومن هنا فأثني على ما اقترحه الدكتور محمد الحاج أن تكون هناك لجنة للاعلام والتوجيه المعنوي ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ أحمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

شكراً ، أقترح دمج بعض اللجان المقترحة من الاخوة ، فلجنة الثقافة والشباب والتوجيه الوطني حتى نقلل من عدد اللجان ، ثم لجنة الزراعة والمياه والري تصبح لجنة واحدة . اثني على موضوع اقتراح انشاء لجنة جديدة لجنة القوات المسلحة والأمن ، والاخوة الذين اعترضوا وقالوا أنه لا يوجد لجنة في المجلس السابق . كل المجالس البرلمانية الديمقراطية في العالم الاكثر منا خبرة في مجالات الديمقراطية يوجد لها لجان خاصة بالقوات المسلحة والأمن ، فما الضرر في بلد يتغنى بالديمقراطية ، ونحن نعتز أن لدينا ديمقراطية ، أن تكون لجنة خاصة بالقوات المسلحة والأمن ؟ ١١١ .

لا يعني ذلك أننا نصادر على قرارات الاخوة في قيادات القوات المسلحة والأمن ، انما من حق المجلس التشريعي أيضاً وهو يراقب أن يكون أيضاً له جزء من الرقابة على هذا الجهاز الهام في جسم الدولة الأردنية ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة أن هذه اللجان لها خصوصياتها في القضايا التي تستند إليها خاصة أن اللجان الدائمة ستكون مشغولة بما سيحال إليها من قضايا ، هذه نقطة .

النقطة الثانية ، الأصل في إحالة أي قضية إلى أية لجنة أن المجلس الكريم هو الذي يقرر هذه اللجنة كذا وهذه اللجنة كذا ، فإذا ما ثبت أن هناك بعض اللجان لا داعي لوجودها بطبيعة الحال تخفف منابها تدريجياً ولا تبقى موجودة .

أنا أقترح سيدي الرئيس أن يقر مبدأ وجود اللجان ، أنه لجنة الحريات هل هي ضرورية أم لا ؟ لجنة الزراعة ، الصحة ... الخ فإذا أقررنا المبدأ بعد ذلك يمكن أن يتم التنسيق على مهام أعمال كل لجنة والتنسيق بين الكتل لأعضاء هذه اللجان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة ما ذكره بعض الزملاء أن هنالك تداخل بين اللجان ، أنا أفهم أن اللجنة القانونية مثلاً لما تصبح القضية في دائرة الصياغة القانونية ، إصدار تشريع معين يتعلق بجانب معين ، هذا ميدان اللجنة القانونية ، لكن اللجان الأخرى مثلاً التربية أو التوجيه والاعلام لها الجانب الفني المهني الذي يخدم القضية بالبعد الآخر غير البعد القانوني ، حتى إذا انتهت إلى جانب الصياغة القانونية يكون هذا ميدان اللجنة القانونية .

أقترح أن تسمى لجنة التربية لجنة التربية

هكذا من الله على

والتعليم العالي نظراً لعدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وكليات المجتمع في بلدنا الطيب .

أيضاً ما ذكر أن المقترحين لاجتماع لجنة معينة يتقدمون بمهام هذه اللجنة أولاً ، أظن العكس هو المطلوب . عندما يرى المجلس ضرورة وجود لجنة ما هذه اللجنة عندما تشكل أول أعمالها عليها أن تتقدم بمهام لها وأن تقدم بخطة لها . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

أرى أنه إذا استمر هذا النقاش بهذه الطريقة ومناقشة كافة اللجان سوياً فأنا ستنيل الوقت ، فأنا أقترح أن نناقش اللجان السابقة التي جرت عليها العادة في المجلس السابق وعندما نبت في هذا الموضوع ينتقل الى اللجان المستحدثة . وأقترح أن تكون هذه اللجان المستحدثة معللة وتطرح في جلسة قادمة حسب أغراض اللجنة المقترحة .

فأنا أقترح حالياً أن نناقش اللجان التي سبق وأن كانت في المجلس السابق .

دولة رئيس المجلس : السيد منير صوير

السيد منير صوير :

شكراً دولة الرئيس .

اثنى على اقتراح الزميل عبد الرؤوف الروابدة لطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، أنا سمعته لكن لأن هذا موضوع يتعلق بلجان مؤقتة واقتراحات كثيرة ، تحملونا ربع ساعة لأنه كل واحد يحكي لمدة دقيقة ولا بد من إعطاء المجال لجميع الراغبين لمجرد التعبير عن رأي سريع . السيد صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات :

مع احترامي لرغبة الزملاء في إضافة لجان مؤقتة كثيرة ، أعتقد أن هذه الجلسة غير قادرة على تحليل هذه اللجان الآن . أعتقد ان هناك فيه ضرورة لاجماع آلية لعمل هذه اللجان .

والاقتراح الي تفضلوا فيه بعض الزملاء علي أبو الراغب والأخ هويل والأستاذ عبد الرؤوف الروابدة هو في الحقيقة يصب في هذا الاتجاه .

لذلك أنا مع وجهة النظر التي طرحها الزملاء بضرورة ايجاد آلية وقد نبه بعض الزملاء ، الى هذه الآلية ، وأعتقد أنه لا بد من ذكر الأسباب الموجبة والأهداف ومن ثم يصار الى تأليف اللجان .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد العزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر :

شكراً دولة الرئيس .

أولاً : أرى أن يكون بالنسبة للمشاركين في اللجان أو الراغبين في الاشتراك أن نحيطهم

ولذلك اللجان المؤقتة تحتاج أول ما تحتاج الى آلية ، تحتاج الى إخوان ملتزمين أن يحضروا هذه اللجان .

ولذلك أرى أن الوقت الحاضر غير مناسب لتقرير عدد اللجان المؤقتة ، بل على ضوء الحاجة الملحة لانشاء تلك اللجان . هناك لجان قد تكون ضرورية مثل اللجنة الزراعية والتربوية والصحية والبيئية ، لكن هناك لجان أخرى قد لا يكون لها أي أثر إلا أن نكتبها على السوق الآن وأن لا يقوم أحد منا بحضورها أو بمناقشة مشاكلها .

لذلك أرى أن تؤجل مثل هذه اللجان وفي الوقت الحاضر ، وأن أي نائب يبدى اقتراحاً بانشاء لجنة مؤقتة أن يوضح الأسباب الموجبة لتلك اللجنة ، وبالتالي نكون على علم ودارية بمهام هذه اللجان في المستقبل . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد المجيد العزام

الدكتور عبد المجيد العزام :

طالما أن المادة «٢٧» من النظام الداخلي تشير الى الضرورة الماسة فأنا اثنى كلية على رأي الأخ أبو عصام والزملاء الآخرين وأثنى على الاقتراح لأحد الزملاء لطرح هذا الاقتراح للتصويت وشكراً ،

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، لا يزال موجود أسماء كثيرة أكثر من عشرة أسماء ، ربما كلها ستصب في نفس الاتجاه ، إذا كان المجلس يتوجه بأن مقدم الاقتراح بانشاء اللجنة يقدم في نفس الوقت

علماً أننا في اللجان المؤقتة سابقاً كنا قد يمضي الأسبوع والأسبوعان والثلاثة دون أن نتحصل على النصاب .

ولذلك ارجو من الاخوة ان يزهّدوا اذا لم يكونوا جاهزين لمثل هذه اللجان هذه ناحية الناحية الثانية ، إذا أردنا أن نقيم عمل اللجان أو أن نقوم ، لا أدري أي اللفظين أصبح ، أن نرجع الى الملفات ، كل لجنة لها ملفات . ولذلك إذا كان هناك لجان كان لها عمل فملفاتها تشهد بذلك ، هذه ناحية كذلك .

الناحية الثالثة ، تقديم المهام ضروري وأنا أرى ذلك لكن بالنسبة للجان التي قدمت مهامها ولها أصول في الدولة وفي الحكومة ، وأضرب مثل لجنة فلسطين ، هناك دائرة الشؤون الفلسطينية وهي ذات عمل متعلق بلجنة فلسطين وكان هناك تعاون وثيق بين اللجنة وبين الدائرة ، لذلك عملها يشهد بذلك .

من هنا على ضوء هذه المعطيات وعلى ضوء هذه الأمور التي تحدثت عنها أرجو أن تبحث على مستوى ضيق لتشكيل هذه اللجان كما فعل باللجان الدائمة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس

الدكتور هاشم الدباس :

دولة الرئيس ، أعتقد أن موضوع اللجان المؤقتة لا يختلف عليه اثنان ، لكن في الوقت الحاضر القصير ولو أعطينا الفرصة لكل النواب لأبدوا رغبتهم كل منهم بانشاء لجنة مؤقتة .



هكذا من الله على

تحديد مهام هذه اللجنة يصبح كلام الأخوة التي ما تكلموا يعني قد يكون إضافي .

إذا تحبوا أن نكمل سنأخذ وقت طويل لكن بالتسوية ربما بالشيء المتطقي أن نصوت على أن نحدد المهام أولاً ثم نقرر إنشاء اللجان كما اقترح العديد من الزملاء ، فما رأيكم أن ننهي النقاش ونحدد بالاقتراع أن المهام تحدد أولاً من قبل مقدم اقتراح إنشاء اللجنة . ولأسف لم يتحدث أحد عن اللجان التي كانت في المجلس السابق ، يعني أحد يقترح عنها اقتراح . يعني إما نغلق النقاش ونصوت إما أن نكمل ، الدور واقف عند الست توجان .

السيدة توجان فيصل :

أنا قد أكون أقل المتحدثين فهل لأني أقلية نسائية ؟ !! فلا أريد إضطهاد من نصير المرأة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

لا أبداً أنا ماشي على الدور فقط لا غير ، سجلت حسياً رفعت الأيدي .

السيدة توجان فيصل :

أريد أن أشير أنه نحن مقيدون بالنظام الداخلي ، بعض الاقتراحات وودت معارضة لهذا التقيد . المادة ٢٧٧ تنص على أننا نريد أغلبية آراء ، يعني أكثرية لإقرار اللجان ، وأيضاً تنص على أن المجلس يرى حاجة ماسة لتأليفها . فأحد الاقتراحات جاء خارج عن هذا تماماً قال تشكل اللجنة ثم نبررها ،

يعني هذا خارج نهائي فغير مقبول .

واللجنة ليست في عنوانها بفحواها وتحفظ بشدة كأعلامية على طرح لجنة الاعلام والتوجيه المعنوي ، لأن هذا مجلس حريات ومجلس تعددية ، لو فكرنا في الآلية التي راح نعمل فيها ، الاعلام والتوجيه الوطني ، لن نزيد على أن نضع في يد السلطة التنفيذية ، لأنه لا ننفذ نحن ننفذ من خلال السلطة التنفيذية ، نحن نضع عصا جديدة في يد السلطة التنفيذية .

عندنا لجنة تشريع قوانين دائمة ، فهذه اللجنة تنظر في القوانين التي تنطبق على العمل الاعلامي ، خارج هذا عندنا مؤسسات للإعلام رسمية وعندنا صحافة ولنا فيها علاقات من خلال السلطة التنفيذية أو من خلال نقابة الصحفيين . أما أن نصر على أن التوجيه الوطني بأنه رؤية واحدة ، يعني مثل الانكشارية راح نوجه الناس بخط واحد فهو مضاد للحريات ومضاد للتعددية ، ونحن نفترض أن من يعمل بالاعلام هو مسؤول ويعرف أن الحرية ليست تنسيب هي حقوق وواجبات والتزامات . فأنا أتحفظ جداً على موضوع التوجيه الوطني .

دولة رئيس المجلس : السيد علي الشطي

السيد علي الشطي :

شكراً دولة الرئيس أنك أمتحت لي المجال لأتحدث مع ألي أكثر من مرة رفعت يدي ولا أعرف كان ...

دولة رئيس المجلس :

عفواً أرجوكم أنا أريد من بداية عمل المجلس أنا لا أتجاهل انسان ، مسجل عندي كل واحد حسبها رفع يده ، فأنا ما تجاوزت على أحد لغاية الآن . أما أن يأخذ الكل نفس الدور لا يمكن ترتيب ذلك .

السيد علي الشطي : يا سيدي أرجع وأعود للاقتراح التي تقدموا به الاخوان لتحديد مهام اللجان مسبقاً قبل أن نقتراح هذه اللجان حتى نعرف ما هي اللجان .

القضية الثانية أنا مع الاقتراح التي تقدموا به بعض الاخوان بتجميع اللجان التي ستشابه في عملها ، على سبيل المثال بعض الاخوان اقترحوا لجنة الفقر والبطالة فأنا اقترح لجنة أشمل منها هي لجنة الشؤون الاجتماعية تشمل الفقر والبطالة وكل القضايا الاجتماعية . أيضاً مع الاقتراح أن اللجنة الزراعية يضم لها لجنة المياه والري لأن الزراعة والمياه والري يوجد ترابط كبير بينهم .

فأنا مع اقتراح تجميع اللجان حتى لا نرهق المجلس في لجان كثيرة متشابهة في أعمالها ... وشكراً دولة الرئيس .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان العصر -

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور :

أنا لا أريد أن أتحدث فيها تحدث به الأخوة ولكنني أنه لقضية بالغة الأهمية متعلقة باللجان

الدائمة .

سيدي الرئيس ، اللجنة الادارية تتعلق بالقضايا الادارية ومشاكل المواطنين ، المتاعب التي يلقيونها مع الدوائر الحكومية . لجنة الشؤون الخارجية مفهوم بإذا اهتمامها ، لجنة الشؤون المالية منحصر عملها في الموازنة وفي القوانين المتعلقة بزيادة الإيرادات أو زيادة النفقات ، فقط لا غير ، لجنة الشؤون القانونية متعلقة بكل التشريعات بدون أي استثناء .

أنا أعتقد أن اللجان الدائمة وسيكتشف المجلس بعد أول فرصة مناسبة عجز اللجان الدائمة عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها . إذا عرض على المجلس الكريم قانون البنك المركزي أو قانون متعلق بقانون الجمارك أو قانون متعلق بتنظيم الصناعة في المملكة ، هذا لا يذهب الى اللجنة المالية والاقتصادية إطلاقاً ، هذا يذهب الى اللجنة القانونية وكأن الصياغة القانونية هي الأساس أو كأن قانونية القانون والتزامه بالتشريع وإرتباطه بالدستور هو الأساس مع أن الأساس غير ذلك ، الأساس أن نضع تشاريع اقتصادية ومالية ، تؤدي أهداف اقتصادية ، وليست تؤدي سلامة اللغة القانونية وإرتباط القوانين فقط .

في المجلس السابق أرسل الى اللجنة المالية قانون البنك المركزي رقم كذا لسنة كذا وأرسل قانون البنك المركزي لسنة كذا للجنة أخرى ، يعني واحد ذهب للمالية وواحد ذهب للقانونية ، هذا شيء حصل .



إن هناك عجزاً رئيسياً في النظام الداخلي الذي يصف أعمال اللجان الدائمة وعلينا تصويبه منذ الوهلة الأولى وأنا أضع اقتراحي هذا أمام اللجنة القانونية بالذات لترى رأيها .

النقطة التالية سيدي الرئيس ، إنها التجربة اثبتت أن هناك مواضيع واهتمامات رئيسية كثيرة ليست في عمل أي من اللجان الأربعة الدائمة ، منها الزراعة والمياه مثلاً ، ومنها القضايا الاجتماعية والفقر البطالة منها البيئة ، هذه لا تلم بها أي من اللجان الأربعة . إن حصر المجلس في قفص اللجان الأربعة سيساهم أيضاً في إعطاء صورة باهتة عنه ، وأنه لا يؤدي عمله وأنه لا يقرم بشيء وسوف تدهمنا القضايا والمشاكل ونحن منشغلون في توزيع الدور في الكلام وإعطاء نقطة النظام وعدمها .

أنا أرى سيدي أن اللجان المؤقتة في أهمية اللجان الدائمة ، ولكنك تعجب سيدي الرئيس أنه إذا جاء موضوع النظام التربوي وإصلاحه هذا لا يُعرض إلا على اللجنة القانونية . إذا في قانون لا يذهب إلى اللجنة التربوية ، مما يساعد دمج اللجنتين لإعطاء لمحة فنية أو لمسة فنية بالإضافة إلى اللمسة القانونية وهذا الذي تفضل به الأخ أبو عصام ، ولذلك على المجلس معالجة أين يذهب القانون ، هل يذهب إلى اللجنة الفرعية أم يذهب إلى اللجنة الدائمة ؟ . النظام الداخلي يحدد اللجنة الدائمة ، وهذا أيضاً نقص وعلينا تدارك هذا النقص .

ثالثاً سيدي الرئيس ، لقد تحدث عدد من الأعضاء وكلهم على حق وأثاروا أسماء اللجان ، أسماء من المجلس السابق أو أسماء أخرى ومقترحات دمج وفك بعض اللجان بعضها من بعض . أنا أقترح الاقتراح المحدد التالي سيدي الرئيس ، أن تلخص هذه الاقتراحات هذا أولاً من قبل الأمانة العامة ثانياً أقترح أن يطلب من كل من رفع يده مقترحاً لجنة جديدة أو دمج لجان قائمة مثل الأخ علي مثلاً أو خلافه ، وهي مقترحات وجيهة ، أن يعطي إلى الأمانة مكتوباً باليد ماهي المهام التي يراها هو . أما تقترح لجنة أمن وأنا لا أعرف ما الذي تريده ، أنا لا أصوت على هذه اللجنة . بدي أفهم ما الذي تريده في الأمن ؟ إذا كان بذلك تمد يدك في الأمن الداخلي أنا لا أوافق ، إذا لك نظرة ثانية أنا أريد أن أسمعها .

سيدي الرئيس ، أن كثرة اللجان مع ذلك وهي نقطتي الرابعة تجعل من الصعب على العضو أن يتابعها ولذلك لا يسجل اسمه فيها ، مما يتركها في أيدي كتلة واحدة ، أو حزب واحد أو جهة واحدة فتكتف وجودها فيها وبالتالي تعطي إنطباع سلبي أو إيجابي عن الأداء في الدولة .

مثلاً إذا نقطتي ليست واضحة ، لنفرض للجنة الاعلام لم يرفع يده أحد ، الكل مشغول ، وجاء ثلاثة من كتلة الأخ عبد الرؤوف الروابدة ودخلوا في لجنة الاعلام بدعهم يعملوا هنا حقيقة مشاهد نحن في غنى

عنها للإساءة للإعلام أو لتشمينه والتطويل والتزوير لا قدر الله .

هذا شيء مش كويس وأنا لا أنصح به ولا أوصي به ، وأنصح أن نترث به .

نقطتي الأخيرة سيدي الرئيس ، هناك مقترح من الأخ جمال الحريشا ومقترح من الأخت توجان ، وعلى الرغم من تناقضها في الشكل ، شكل جمال مع شكل توجان ، إلا أنها يلتقيان في نقطة واحدة . إن لجنة الاعلام والتوجيه من شأنها أن تقيد الاعلام في سلاسل وقيود لا أقبلها ولا أوافق عليها وأرجو المجلس أن لا يصوت عليها ، وكذلك لجنة الأمن والدفاع أن لا تستحدث هذه اللجنة لأن من شأن هذه اللجنة وضعنا في وضع لسنا في حاجة إليه لأن الأمن مستتب والأمن للجميع والأمن بإذن الله كويس ، وكذلك الدفاع والدفاع مقصود به القوات المسلحة ، فأقترح صرف النظر عن هاتين اللجنتين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً دكتور عبد الله ، يا إخوان على القائمة عندي السيد محمد عودة نجادات ، توفيق كريشان ، بسام العموش ، عارف البطاينة ، حمزة منصور ، منصور بن طريف ، الشيخ عبد المنعم ، عبد الكريم الدغمي . هل تريدون أن تكملوا أم نعطي الكلام للجميع ؟ يعني بدنا نرجع لنفس الموضوع .

لو سمحتم ، بالاذن من الجماعة إلي مسجلين ، نرجع للاقتراح بأن نقدم مهام

اللجان المقترحة ثم نناقش المهام مع أسبابها ويتم الأمر ، هل هذا مقبول يا إخوان ؟ هل نسير بذلك ؟ طيب ، إذا هذا مقبول مع الاعتذار للأخوة المسجلين بأن نقرر بأن الزملاء اللي قدموا اقتراحات بانتشاء لجان يضعوا لنا مهام لها ثم نناقش المهام وإنشاء اللجان في وقت لاحق .

دولة رئيس المجلس :

دولة الرئيس نسيت دولتك ملحوظة ، أنا اقترحت سيدي أن تكلف الأمانة والمكتب الدائم في النظر في اللجان الدائمة أيضاً ، يعني هذه هي المناسبة سيدي ، يعني اللجنة الدائمة إذا كانت عاجزة تُنظر فيه كله كإقتراح واحد .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات :

الحقيقة أنا أتحدث عن لجان لها عمل متواصل ، وهناك لجان قريبة من اللجان الدائمة وهي لجنة الحريات واللجنة الزراعية والصحية والبيئة . هذه اللجان مهامها معروفة ولها ملفات أرجو أن لا تعامل مثل الاجتهادات الجديدة ، هذا الحقيقة يعتبر كأنه شيء خارج عن العمل الديمقراطي .

العمل البرلماني عمل متواصل ، أرجو أن تكون مثل لجنة الحريات واللجنة الزراعية والبيئة والتربية قريبة من الدائمة ومهامها معروفة وموثقة في الأمانة العامة ، هذه اللجان ليست بحاجة إلى تقديم جديد ... وشكراً .

هكذا من العمل